

"الأدوار التربوية لعضو هيئة التدريس في جامعة الملك خالد في ضوء معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي"

د.المعتصم بالله سليمان صالح الجوارنة

أستاذ مساعد في أصول التربية

جامعة الملك خالد، كلية التربية، قسم التربية

د.هاني صلاح حسن سعد

أستاذ مشارك في أصول التربية

الملخص

رمت هذه الدراسة إلى الكشف عن الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال أدوار عضو هيئة التدريس الجامعي بجامعة الملك خالد في ضوء معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي و الأدوار المتوقعة لهم في ضوء ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي، كما هدفت أيضا إلى الكشف عن درجة قيام أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك خالد بإدوارهم التربوية الجديدة في ظل ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي من وجهة نظر الطلاب، واختبار فاعلية مجموعة من المتغيرات المستقلة في متوسطات استجابات الطلاب. ولتحقيق ذلك تم بناء أداة علمية احتوت على (٥٥) فقرة، وزعت على خمسة مجالات. مرت بمختلف مراحل بنائها، وقد تم تطبيقها على عينة من طلاب الجامعة. وبعد عمل التحليلات الإحصائية المناسبة أسفرت النتائج عن أن هناك اتجاهات عالمية جديدة في مجال إعداد أعضاء هيئة التدريس. وثمة ادوار جديدة تفرضها ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي. وكشفت النتائج أيضا أن درجة قيام أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك خالد بإدوارهم التربوية الجديدة في ظل ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي كانت متوسطة، كما أشارت النتائج إلى أن أعضاء هيئة التدريس يقومون بـ (٥٢) دورا من أدوارهم بدرجة متوسطة. وثمة ثلاثة ادوار يقومون بها أعضاء هيئة التدريس بدرجة ضعيفة، كما أظهرت أن مجال التحديات العالمية احتل المرتبة الأولى، تلاها مجال خدمة المجتمع، ثم جاء مجال المناهج الدراسية. وجاء رابعا مجال التدريس وأخيرا جاء مجال البحث العلمي وأبانت النتائج وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات استجابات الطلاب تعزى لمتغير العلاقة بعضو هيئة التدريس ولصالح العلاقة القوية على حساب العلاقة المتوسطة والضعيفة، وفي جميع مجالات الدراسة. كما لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات استجابات الطلاب تعزى لمتغيري المستوى الدراسي واستخدام شبكة الانترنت وبعد مناقشة النتائج قدم الباحثان مجموعة من التوصيات

* * نشر هذا البحث بدعم من عمادة البحث العلمي في جامعة الملك خالد في المملكة العربية السعودية

خلفية الدراسة

تعد عملية التعلم والتعليم إحدى أهم الآليات الحضارية التي استخدمها الإنسان عبر تاريخه الطويل لتحقيق آماله وطموحاته، وقد اهتمت الأديان والشرائع السماوية على اختلافها بفعل التعلم والتعليم فالقرآن الكريم دعا في أول سورة تنزلت على النبي الأُمي الأمين إلى التعلم وفعل القراءة. قال تعالى: **اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (١) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (٢) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (٣) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٤) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (٥)** (سورة العلق)

فالعملية التعليمية التعليمية إذن مهنة جليلة وعظيمة، وهي قبل أن تكون مهنة، فهي رسالة تقترب من رسالة الأنبياء والرسل، وكل عضو هيئة تدريس يدخل هذه المهنة الشريفة، لا بد أن يستشعر قداستها وعظيم مسؤولياتها، ويتوجب عليه أداء حق الانتماء إليها إخلاصا في العمل، وصدقا مع النفس والناس، وعطاء مستمر لنشر العلم والخير، وقضاء على الجهل والشر.

(الكيلاني، ١٩٨٩م). ولذلك سعى الإنسان منذ القدم إلى إيجاد مؤسسات خاصة بالتعليم بهدف تنظيم عملية التعليم ونشرها؛ ذلك ان التعليم في جوهره يتجه نحو إيصال المعلومات والأفكار والحقائق إلى المتعلم، والانتقال به من حالة عقلية إلى حالة عقلية أخرى، حيث يتم نمو المتعلم بين لحظة وأخرى نتيجة تفاعله مع مجموعة من الحوادث التعليمية التي يمر بها والتي تؤثر فيه (الحيلة ، ٢٠٠١)

وقد شهد العالم مع بداية الألفية الثالثة العديد من التغيرات والتحويلات في مختلف مجالات الحياة، وذلك كنتيجة طبيعية للتقدم العلمي والتكنولوجي، والتراكم المعرفي، ووجود اقتصاد عالمي جديد يتسم بالتنافسية والعالمية، ومن ثم ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية، وظهور تغيرات جوهرية في متطلبات سوق العمل، وغيرها من التغيرات التي تشير إلى انتقال العالم من عصر الصناعة الذي يعتمد على رأس المال، إلى عصر المعلومات الذي يعتمد على المعرفة والعقل والتكنولوجيا المتقدمة، ولكي يستطيع الفرد أن يواكب هذه التغيرات ويتكيف معها، فعليه أن يتميز بالكفاءة والقدرة

على مواجهة المواقف المتجددة والتطورات المتلاحقة وأن يكون قادرا على أداء العمل بمستوى عال من الجودة والإتقان (الخطيب، ٢٠٠٤).

وهكذا فإن التغيرات التي يشهدها عالمنا اليوم والتي تتسارع وتيرتها وتتعدد مجالاتها تتطلب من مؤسسات الدولة المختلفة إظهار القدرة على التأقلم والتكيف مع طبيعة التغيير وسرعته ، في مجالات الحياة وصورها المختلفة ، من تكنولوجيا واتصال وتواصل وتطور معرفي وانفجار معلوماتي وثورة رقمية، ولكي تحافظ مؤسسات الدولة على بقائها لا بد من قيامها بأداء أدوار جديدة في الوقت الذي تؤدي فيه أدوارها التقليدية الأصيلة، وهو ما يمثل تحدياً قوياً – على مستوى المؤسسة والفرد – تتنافر وتتجاذب فيه الثقافات، وتكون القيم المؤسسية والفردية معرضة للمساومة والذوبان (الشرعي، ٢٠١٣).

وفى ظل هذه البيئة الدولية عالية التنافسية، تبرز أهمية وخطورة دور الجامعات باعتبارها المنتج الأصيل للمعرفة وتطبيقاتها، وتتعاظم مسؤوليتها في الاستجابة لتحديات هذه البيئة، والتفاعل مع تأثيراتها على الأمن القومي للدول، على تنوع مكانتها وتباين مستويات قوتها الوطنية على الساحة الدولية. وسواءً تعلق ذلك بمدى ونطاق القدرات الوطنية على إنتاج المعرفة ونقلها وتطويرها والاحتفاظ بها، أو بما يترتب على ذلك من سياسات وقرارات بتخصيص الموارد، وتحديد الأولويات، واختيار البدائل، وتحمل تبعات تلك القرارات والسياسات، ومحصلة تأثير تلك الدوائر مجتمعة على وظيفة الجامعة الجوهرية في صياغة مفردات التكوين العلمي والفكري والمنهجي للإنسان باعتباره هدفا للتنمية من جانب ووسيلة إليها من جانب آخر (بدوي، ٢٠٠٥).

ومن الجدير ذكره هنا أن من أبرز قضايا هذا العصر موضوع جودة التعليم العالي والذي أصبح يشكل تحدياً يواجه مسؤولي مؤسسات التعليم العالي، حيث بادرت العديد من المؤتمرات التربوية على الصعيد العالمية والإقليمية بطرح هذا الموضوع بغية لفت نظر القائمين على التعليم له بجدية، وقد تم التأكيد في مؤتمر اليونسكو عن التعليم العالي في القرن الواحد والعشرين على ما ينبغي على الحكومات و مؤسسات التعليم عمله بهذا الخصوص، من حيث البحث عن جودة النوعية في كل شيء خصوصاً في ظل طغيان الكم

بسبب الإقبال الهائل على مؤسسات التعليم العالي مع الحرص على ضرورة السعي المستمر لتطوير مهارات أساتذة التعليم العالي من الناحيتين العلمية و المهنية. (عبدالدايم، ٢٠٠٠، ٢٢٣).

ولإهمية ضمان الجودة في الوقت الحاضر فقد بذلت جهود كثيرة في هذا الصدد على المستويين العالمي والإقليمي، فعلى المستوى العالمي فقد نظمت اليونسكو مؤتمرا عالميا حول ضمان الجودة في التعليم العالي يوم التاسع من تشرين أول ١٩٩٨ تم فيه التركيز على ضمان الجودة، وأكدت المادة ١١ من الإعلان الصادر عن هذا المؤتمر على أهمية التقييم النوعي الذي يتناول كافة الوظائف والأنشطة في التعليم العالي، وتأسيس هيئات وطنية مستقلة، ومعايير ومستويات دولية لضمان الجودة مع مراعاة الخصوصيات الوطنية والإقليمية عند وضع المعايير. وعلى الصعيد الإقليمي فقد نظمت اليونسكو المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، وأكد هذا المؤتمر على أهمية ضمان الجودة في التعليم العالي، وإنشاء آلية لتقييم نوعية التعليم العالي على كافة المستويات: التنظيمية، والمؤسسية، والبرامج، والعاملون، والمخرجات. وفي كانون الأول عام ٢٠٠٣، أشرفت اليونسكو بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية على مؤتمر عقد في دمشق، وقد أكد ضمن توصياته على ضرورة إنشاء آليات لضمان الجودة ونشر ثقافة التقييم والاعتماد في الجامعات العربية (درب، ٢٠١٣).

وبالتالي فإن جودة التعليم هو المعيار الحقيقي الذي يجب أن تكثف الجهود إلى تحقيقه، فهو وسيلتها للوصول إلى مصاف الدول المتقدمة. وقد أشار تقرير اليونسكو في ٢٠٠٥ إلى أن تحسين نوعية التعليم يساعد في تحقيق مجموعة واسعة من أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك فقد اهتمت العديد من الدول بتطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد في مختلف مؤسسات التعليم الجامعي بها منذ التسعينيات من القرن العشرين، باعتباره مدخلا لتحقيق الجودة في العملية التعليمية، ومن ثم تحسين جودة الخريج والإسهام في الرفع من مستوى إنجازة، حتى يستطيع أن يتواكب مع متطلبات عصر التغيير المستمر ويتعامل معه، ف ضمان الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي لا ينتهي عند تحقيق هدف معين، بل هو عملية مستمرة دون توقف لأن هدفها

متجدد باستمرار، حيث تسعى إلى التحقق من أن العملية التعليمية في مختلف مؤسسات التعليم الجامعي تفي بمعايير الاعتماد اللازمة لضمان استمرار الجودة بها (الخطيب والجبر، ١٩٩٩)

ولم تكن المملكة العربية السعودية بمنأى عن هذا الاهتمام فقد جاء إنشاء الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي لتمثل اللجنة الرئيسية للرقى بمؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من أجل ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي. حيث إن مؤسسات التعليم العالي في ظل مجتمع المعرفة والتنافسية العالمية المعاصرة حتم على مؤسساتنا الارتقاء بمستوى أدائها للوصول للكفاءة العالية من أجل مخرجات تعليمية يمكنها أن تماثل مخرجات مؤسسات التعليم العالي العالمية. وتأتي معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي بما تمثله من أسس رئيسة لخلق بيئة أكاديمية عالية المستوى وحاضرة لثقافة الإبداع والابتكار والتميز البحثي والأكاديمي لتكون هي الهدف الرئيس للمستوى المأمول أن تحققه جامعاتنا السعودية. وتحقيقاً لأهداف إنشاء الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، الذي يتضمن إعداد معايير لاعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجه، والمشاركة في تطوير التعليم العالي وضبط جودته؛ فقد قامت الهيئة بإعداد معايير الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي وبرامجه (الهيئة الوطنية، ٢٠١١).

وقد استجابت جامعة الملك خالد لذلك حين بادرت إلى إنشاء مركز التقويم والتطوير الأكاديمي بجامعة الملك خالد في لعام الجامعي ١٤٢٥/١٤٢٦هـ ثم تحول مركز التقويم والتطوير الأكاديمي إلى عمادة التطوير الأكاديمي والجودة في العام الجامعي ١٤٣١هـ. حيث تقوم العمادة بالعديد من المهام ومنها:

١. نشر ثقافة الجودة بين منسوبي الجامعة وعقد الندوات واللقاءات وورش العمل والمؤتمرات التي تخص الجودة والاعتماد الأكاديمي.
٢. توفير الأدلة الإرشادية والمواد المساندة بما تضمنه من معايير ومؤشرات أداء ضرورية لعمليات الجودة.
٣. إنشاء نظام داخلي لضمان الجودة على مستوى الجامعة وكلياتها وإداراتها المختلفة.

٤. تقديم الدعم والمشورة الفنية لوحدات الجامعة بكل ما يتعلق بقضايا ضمان الجودة والتأهيل للاعتماد الأكاديمي.
 ٥. المساهمة في إعداد وتنفيذ الخطة الإستراتيجية العامة للجامعة.
 ٦. العمل على تحقيق أهداف الجامعة الإستراتيجية المتعلقة بضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.
 ٧. تطبيق وتعزيز إجراءات الجودة وآلياتها على مستوى الجامعة.
 ٨. إقرار ومتابعة مؤشرات جودة الأداء الأكاديمي والإداري.
 ٩. مساعدة كليات الجامعة وبرامجها الأكاديمية في إعداد وتنفيذ خطط التقويم الذاتي وإعداد الدراسة الذاتية واستيفاء متطلبات الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي.
 ١٠. تطوير واعتماد نماذج القياس واستطلاعات الرأي المختلفة للمستفيدين لغرض تقويم مؤشرات جودة الأداء الأكاديمي والإداري والاستفادة من نتائجها في عمليات التطوير المستمر على مستوى الجامعة ووحداتها المختلفة.
 ١١. دراسة متطلبات ومستوى رضا المستفيدين (الداخليين والخارجيين) والاستفادة منها.
 ١٢. إقامة علاقات مهنية وشراكات مجتمعية بين الجامعة والمؤسسات الأخرى المتميزة في تطبيق أنظمة الجودة.
 ١٣. رفع المقترحات والمبادرات التي من شأنها رفع مستوى الجودة وتطوير الأداء.
 ١٤. إعداد التقارير السنوية عن قضايا التطوير والجودة لمعرفة مستويات الجودة داخل الجامعة.
 ١٥. إعداد التقارير السنوية عن أنشطة وإنجازات العمادة.
 ١٦. تمثيل الجامعة لدى الجهات الخارجية ذات الطبيعة المتعلقة بالتطوير والجودة والاعتماد الأكاديمي
 ١٧. دراسة كل ما يحال إلى العمادة ذات العلاقة بالتطوير والجودة.
- هذا وقد قامت الهيئة الوطنية للاعتماد الأكاديمي والتقويم في المملكة العربية السعودية بتطوير مجموعة من معايير الاعتماد وتأكيد الجودة لمؤسسات التعليم العالي

تم تحديدها في أحد عشر معياراً تتعلق بقطاعات عريضة من النشاط في مؤسسات التعليم العالي وهي على النحو التالي:

- ١- الرسالة والأهداف
- ٢- السلطات والإدارة
- ٣- إدارة ضمان الجودة وتحسينها
- ٤- التعلم والتدريس
- ٥- إدارة شؤون الطلاب والخدمات المساندة
- ٦- مصادر التعلم
- ٧- المرافق والمعدات
- ٨- التخطيط المالي والإدارة المالية
- ٩- عمليات توظيف الهيئة التدريسية والإدارية
- ١٠- البحث العلمي
- ١١- علاقة المؤسسة التعليمية مع المجتمع (عمادة التطوير والجودة، جامعة الملك خالد، ٢٠١٣)

ولعل من أهم هذه المدخلات التي يتوقف عليها العقب الأكبر في تحقيق هذه المعايير عضو هيئة التدريس، وذلك لأن مسئولية إعداد الكوادر المنتجة ورفع مستواها يقع على كاهل عضو هيئة التدريس، ورفع مستواها يستلزم وجود أستاذ كفاء مهني، متمكن بحثي، خبير اجتماعي. حيث لا يمكن للجامعة كما يذكر شاهين (٢٠٠٤) أن تؤدي وظائفها وتحقق أهدافها بصورة فعالة بمعزل عن توفر القوى البشرية المؤهلة و الموارد المالية اللازمة، لذلك تعتمد الجامعات إلى تحديد أدوار ومسؤوليات أعضاء هيئة التدريس فيها، وما يتوقع منهم أن يؤدوا أدوارهم بصورة فردية أو جماعية مما يجعل بالتالي عملية الاستثمار في مؤسسات التعليم العالي تحقق أهدافها المرجوة وهكذا تُعد عملية اختيار أعضاء هيئة التدريس الأكفاء وتطويرهم والاحتفاظ بهم من القضايا المهمة للمؤسسة، فأعضاء هيئة التدريس يُلقى على عاتقهم مسؤولية تنفيذ البرامج التربوية وتوفير الجودة فيها. من هنا، يجب أن يتوافر في المؤسسة العدد

الكافي والمؤهل من أعضاء هيئة التدريس لتحقيق رسالتها وأهدافها. فجودة الهيئة التدريسية هي أن تتوفر في عضو الهيئة التدريسية السمات الشخصية ، والكفاية المهنية ، والكفاءة التربوية ، والكفاءة العلمية ، والكفاءة الاتصالية ، والخبرات الموقفية ، والرغبة في التعلم ، والمساهمة في خدمة المجتمع ، والمشاركة في الجمعيات العلمية والمهنية، وكذلك تحسين مستوى التدريب الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس (الفتلاوي، ٢٠٠٦ ، ٥٥) (شلاش، ٢٠١٣)

وهكذا فإن عملية ضمان الجودة في عضو هيئة التدريس تعد عملية مترابطة ومتكاملة، بمعنى أنها عملية مستمرة تبدأ من قبوله كعضو هيئة التدريس في الجامعة، وتنتهي بتقييم أدائه ومدى قدرته على التطوير. وتتم مراجعة أداء هيئة التدريس في كل عام أكاديمي وتخضع هذه المراجعة لاعتبارات مختلفة منها ، تطوير الخطط الدراسية ، تطوير محتويات المقررات ، وطرق التدريس والمشاركة العلمية محلية أو خارجية ، مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية ، تعاونه مع متطلبات العمل والمستجدات فيه ، ويمكن صياغة أهم المؤشرات ضمن هذا المجال (زغوان ، ٢٠٠٩)

وإذا كان من المتفق عليه تعدد وظائف الجامعات في العالم، إلا إن القاعدة العامة والشائعة في وقتنا الراهن إن رسالتها تقوم على ثلاث وظائف رئيسة هي: التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، لذلك فإن دور المدرس الجامعي يتمركز حول تلك الوظائف وبدرجات متفاوتة. وفي ظل المتغيرات العالمية المتسارعة وتحديات القرن الحالي تحول دور الأستاذ الجامعي من ناقل للمعرفة إلى متعلم ومتدرب ومواكب دائم للتطورات لينمو ويتطور مهنيًا وأكاديميًا كي يتمكن من أداء دوره المعهود في ظل هذه المتغيرات، وفي مختلف جوانب الحياة؛ إذ أصبحت مهامه تتعدى دور التعليم إلى البحث والتقصي، وممارسة الدور التربوي والإرشادي، وغير ذلك من الأدوار ليساهم في بناء شخصية المتعلم، وتنميتها في جميع الجوانب. وإذا كان عضو هيئة التدريس عنصر فاعل في أداء الجامعة لمهامها، فأن أي خلل في عملية إعدادة ينعكس سلباً على كافة جوانب العملية التربوية (الجنابي، ٢٠٠٩)

مشكلة الدراسة:

فرضت التغييرات التي يشهدها العالم تغيرا في الأدوار التي يقوم بها عضو هيئة التدريس، فبعد أن كان دوره في السابق ينصب على نقل المعرفة للطلبة وإعادة اختبارهم بها، أصبح هذا الدور يجنح لإعداد الطلبة لمواجهة التطورات التكنولوجية والمعلوماتية التي تحدث في العالم.

وإذا كان عضو هيئة التدريس يعد عنصرا فاعلا في أداء الجامعة لمهامها، فإن أي خلل في عملية إعداده ينعكس سلباً على أدائه التدريسي وعلى نوعية التعليم وجودته ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية حول التعليم الجامعي وأساليب التدريس فيه، إلى تدني مؤشرات جودة التعليم لدى غالبية الجامعات العربية إلى دون (٦٠%) وفقاً للمعايير المعمول بها، وكان ضعف الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس احد العوامل الرئيسة في تدني جودة التعليم العالي (المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٣).

و تشير الدراسات أيضا إلى أن المنتبغ لواقع التعليم الجامعي في بلادنا يجد أنه يعاني أوجه قصور عديدة، وخاصة ما يرتبط منها بأدوار المدرس الجامعي، ففي المجال التدريسي ما زالت الأساليب التقليدية هي الشائعة الاستخدام مع إهمال الأساليب التدريسية المصحوبة باستخدام التكنولوجيا المتطورة، وفي المجال البحثي نجد من النادر أن تعالج البحوث التي يقوم بها أساتذة الجامعات المشكلات الحقيقية في المجتمع، كما أنه في مجال خدمة المجتمع نجد انفصلاً شبه تام بين الجامعات والمجالات التطبيقية خارج أسوارها، وقلة الاستعانة بذوي العلم والمعرفة من أعضاء هيئة التدريس الجامعي في علاج مشكلاته (دياب، ٢٠٠٦) و (ملكاوي ونجادات، ٢٠٠٧) و(الحبيشي، والعمري، ٢٠٠٩ م)

هذه التحديات تفرض علينا أن نتحرك بسرعة وفاعلية لنلحق بركب العالم، فالذي يفقد في هذا السباق العلمي مكانته لن يفقد صدارته فحسب وإنما سيفقد قبل ذلك إرادته، وطبيعة هذا التحرك تشير إلى ضرورة الاهتمام بتطوير التربية التي أضحت خياراً استراتيجياً لا بديل عنه إذ ليس أمامنا خيار آخر، فإما أن نواجه هذه التحديات وإما أن نعيش على الهامش..

ولما كان أعضاء هيئة التدريس بالجامعات يلعبون دورا كبيرا في هذه المعادلة فان هذه الدراسة تسعى لمعرفة درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس لإدوارهم التربوية في ظل ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي من خلال تقييم طلابهم لهم، واختبار فاعلية مجموعة من المتغيرات المستقلة على استجاباتهم و ذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

السؤال الأول: ما الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال أدوار عضو هيئة التدريس الجامعي بجامعة الملك خالد في ضوء معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي و ما الأدوار المتوقعة لهم في ضوء ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي؟

السؤال الثاني: ما درجة قيام أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك خالد بإدوارهم التربوية الجديدة في ظل ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي من وجهة نظر الطلاب فيها السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات الطلاب تعزى لمتغير المستوى الدراسي عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$)؟

السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات الطلاب تعزى لمتغير استخدام شبكة الانترنت عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$)؟

السؤال الخامس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات الطلاب تعزى لمتغير العلاقة بعضو هيئة التدريس عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$)؟

أهداف الدراسة تهدف هذه الدراسة للتعرف على :-

١- الأدوار المتوقعة من عضو هيئة التدريس في جامعة الملك خالد وذلك في كل من مجال التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع في ضوء معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي.

٢- المقومات التي يجب أن يتسم بها عضو التدريس في جامعة الملك خالد في ضوء معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي.

٣- درجة أهمية كل دور متوقع من الأدوار الأساسية لعضو هيئة التدريس ووضعها ضمن قائمة الأولويات .

٤- التعرف على درجة قيام أعضاء هيئة التدريس بهذه الأدوار من خلال تقييم طلابهم لهم.

٥- اختبار فاعلية مجموعة من المتغيرات المستقلة في استجابات أعضاء هيئة التدريس في تحديد أدوارهم التربوية الجديدة. وكذا اختبار فاعلية مجموعة من المتغيرات المستقلة في استجابات الطلاب

٦- تقديم مقياس يحتوي على مجموعة من الأدوار يمكن الاعتماد عليه في تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس داخل الجامعات والكليات ومدى قيامهم بالأدوار المطلوبة منهم في ضوء معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في:

١- أهمية الموضوع نفسه، والذي يتمثل في التعرف على الأدوار الجديدة لإعضاء هيئة التدريس في ضوء ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي؛ ولذا يصبح أمر دراسة هذه الأدوار مهمة لما لها من أثر واضح على جميع عناصر العملية التربوية. حيث يعد البحث عن تفعيل دور أعضاء هيئة التدريس لمواجهة التحديات المستقبلية من أهم القضايا التي يتوجب على الباحثين والدارسين البحث فيها، لمحاولة الوصول إلى إجابة للتساؤلات التي تثار بين حين وآخر حول دور أعضاء هيئة التدريس ومدى قدرتهم على التطور والنمو في ظل المتغيرات المتسارعة

٢- تعتبر النتائج التي تسفر عنها هذه الدراسة موجهة لصانعي السياسات التعليمية في وزارة التعليم العالي عامة وجامعة الملك خالد خاصة، حيث يمكن من خلالها للجامعة أن تبني خططها الإستراتيجية في مجال اختيار أعضاء هيئة التدريس وإعدادهم وتدريبهم.

٣- استجابتها للعديد من التوصيات التي طالبت بضرورة تغيير الأدوار التقليدية لإعضاء هيئة التدريس، وذلك من خلال تقديم الدراسة لمجموعة من الأدوار التربوية الجديدة التي تتسجم مع ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي

٤- تعريف أعضاء هيئة التدريس بطريقة غير مباشرة بأبرز الأدوار التربوية الجديدة لهم والمنسجمة مع ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي من خلال الاستبانة التي سيتم توزيعها عليهم.

٥- تعريف الطلاب بطريقة غير مباشرة بأبرز الأدوار التربوية الجديدة أعضاء هيئة من خلال الاستبانة التي وزعت عليهم ليبحثوا أعضاء هيئة التدريس بعد ذلك على تطبيقها

٥- تقديم مقياس يحتوي على مجموعة من الأساسيات يمكن الاعتماد عليه في تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس داخل الجامعات والكليات ومدى قيامهم بإدوارهم التربوية الجديدة.

٦- تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي يمكن من خلالها مساعدة أعضاء هيئة التدريس للقيام بإدوارهم.

الدراسات السابقة:

نظرا لإهمية موضوع الجودة والاعتماد الأكاديمي فقد تناولته العديد من الدراسات السابقة. وسيقوم الباحثان باستعراض هذه الدراسات وفقا لتسلسلها الزمني فقد قام الغنبيوسي (Al- Ghanboosi, 2002) بدراسة هدفت إلى التعرف على مدى ملائمة بيئة جامعة السلطان قابوس لتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة، ولتحقيق هذا الهدف تم بناء استبانة احتوت على ثلاثين عبارة لدراسة مدى الاتفاق بين أعضاء الكادر الوظيفي في جامعة السلطان للمبادئ الثمانية للنموذج المقترح، كذلك قام الباحث بأجراء مقابلات معمقة مفتوحة وجهاً لوجه لقياس مدى ملائمة بيئة جامعة السلطان قابوس لتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج لعل من أبرزها تقديمها نموذج إدارة الجودة الشاملة إيماناً من أن تطبيقه سوف يعزز من خدمات التعليم العالي في سلطنة عُمان بشكل عام، وجامعة السلطان قابوس بشكل خاص، كما كشفت الأدبيات حول إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها في التعليم العالي أن إدارة الجودة الشاملة يمكن تبنيها في مجال التعليم العالي في حالة إذا كان هناك التزام بمبادئها. وأشارت الدراسة إلى أن هناك بعض العقبات التي تواجه نجاحها، تمثلت

في عدم مشاركة الموظفين الأقل مرتبة في اتخاذ القرار، وعدم وضوح المسؤوليات للوظائف العليا، وعدم وضوح المعايير والإجراءات الرسمية ، فضلاً عن ذلك غياب خطة إستراتيجية لتدريب العاملين، من جانب آخر هناك بنية تحتية ممتازة يمكن أن تساعد في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في بيئة جامعة السلطان قابوس. وكشفت الدراسة عن أن فئات العينة الثلاث وافقت على أن الالتزام بمبادئ إدارة الجودة الشاملة قد يساعد جامعة السلطان قابوس على تحسين خدماتها وتقليل تكلفتها. كذلك أشارت البيانات إلى أن العينة وافقت على أن قيادة جامعة السلطان قابوس فقط لها سلطة اتخاذ القرار فيما يتعلق بتبني مبادئ إدارة الجودة

كما قام كل من بدر وخليفة (٢٠٠٣) هدفت إلى تحديد معايير جودة عضو هيئة التدريس في كلية التربية بالرسناق، وهي أحد مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عُمان، وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الكلية نفسها. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان بتطوير استبانة، وزعت على أعضاء هيئة التدريس في الكلية. وقد أشارت النتائج إلى أن أهم معايير الجودة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس جميعهم في مختلف الأقسام الأكاديمية بصرف النظر عن التخصص كانت كالآتي: إتقان مادة التخصص وبنيتها المنطقية وما يستجد فيها، والالتزام بمواعيد المحاضرات وتقبل مراجعة الطلاب، وامتلاك مهارة التدريس الجامعي، ومعاملة الطلاب بحيادية وموضوعية، وامتلاك اتجاهات إيجابية وقيماً خلقية نحو مهنة التدريس، والتمتع بسمعة جيدة في التدريس وفي مادة التخصص، وامتلاك مهارة الاختبارات، وإعداد الخطط الدراسية والتحضير للمحاضرات، واستثارة تفكير الطلاب واهتمامهم والاتصاف باتزان الشخصية.

أما دراسة سايكس (Sykes, 2003) فقد هدفت إلى معرفة رؤية إدارات كليات المجتمع نحو برامج الاعتماد الأكاديمي بكليات مقاطعة النيوي وتجاربهم فيما يختص ببرامج الاعتماد الأكاديمي بالولاية، وقد شمل المسح لهذه الدراسة الهيئات الإدارية لمائة وخمسين كلية بالولاية، وكانت أداة الدراسة استبانة مكونة من (٣٦) فقرة مغلقة وثمانية أسئلة مفتوحة. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن ٧٨% من أفراد العينة أشادوا

بفكرة الدراسة وأهميتها، و٦٩% رأوا أن مثل هذه الدراسات تساعد في تحسين مخرجات ومستقبل هذه الكليات، بينما يرى ١٣% عكس ذلك، وأن أكثر من ٥٠% يوافقون بشدة على أهمية التقويم المتزامن مع برامج الاعتماد الأكاديمي. كما يرى أفراد العينة أنه لا بد من مضي عشر سنوات للحكم على مثل هذه البرامج، ويرى ٤٨% من أفراد العينة أهمية طول الفترة التي يجب أن يحكم بعدها على برامج الاعتماد الأكاديمي. كما توصلت الدراسة إلى أهمية مواصلة تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي لتصبح الطريقة المتبعة والمؤثرة في التطوير والمحاسبة، مع توسيع رؤية وإطار هذا العمل. وأوصت الدراسة بتوسيع مثل هذه الدراسات عبر الولايات المتحدة، وبواسطة وكالات متخصصة، لتشمل جميع المؤسسات

وأجرى شاهين (٢٠٠٤) دراسة هدفت إلى توضيح أدوار أعضاء هيئة التدريس الجامعي بالإضافة إلى عرض العلاقة بين جودة النوعية وجودة أعضاء الهيئة التدريسية، مع التركيز على أهمية ودور التطوير المهني في تحقيق جودة النوعية في التعليم العالي. وقد أوضحت الدراسة أن أدوار عضو هيئة التدريس تنحصر بشكل عام في التدريس والتقويم، والإرشاد والتوجيه والتأليف والترجمة والتطوير المهني وخدمة المجتمع والبحث العلمي وتم تصنيفها في أربعة مجالات رئيسة تتعلق بالطلاب، والمؤسسة التعليمية والمجتمع المحلي ودوره تجاه نفسه، أما بخصوص متطلبات الجودة وعلاقتها بأعضاء الهيئة التدريسية تبين أن جودة النوعية تتطلب جودة أعضاء هيئة التدريس أنفسهم باعتبارهم عنصراً فعالاً في تحقيق الجودة؛ وذلك على ضوء ما يملكون من مدخلات وأشارت الدراسة إلى وسائل التطوير المهني، وأهمية التطوير المهني في رفع مستوى المدخلات والعمليات والمخرجات في المنظومة التعليمية، لا سيما وأن التطوير المهني سينعكس إيجاباً على تطوير مستويات الأداء في مختلف المجالات، وتحقيق الالتزام والمسؤولية الفردية وتأكيد روح العمل الجماعي، وتشكل هذه العناصر أساسيات المسؤولية الفردية والجماعية في تحقيق جودة التعليم، ولهذا فإن التطوير المهني متطلب لتحقيق الجودة وبدونه فإن تحقيق الجودة سيكون أمراً صعباً ولن يتحقق الأداء المرغوب المنسجم مع متطلبات الجودة

وفي ذات السياق جاءت دراسة الشريبي (٢٠٠٤) والتي هدفت إلى التعرف على الأدوار المنوطة بعضو هيئة التدريس بالجامعات في المملكة العربية السعودية، والتأكيد على ضرورة تنمية وتطوير أعضاء هيئة التدريس، والوقوف على بعض أوجه القصور في أدائهم، وعلى معوقات قيامهم بالأدوار المنوطة بهم، وقد توصلت الدراسة إلى أن الدور الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس يتمثل في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وأن أفراد العينة يحرصون على استخدام التقنيات الحديثة في التدريس ومتابعة ما هو جديد في التخصص، كما أوضح العديد من أفراد العينة أنهم لا يتمكنون من المشاركة في المؤتمرات أو الندوات التي تعقد داخل المملكة بسبب التأخر في وصول التعميمات الخاصة بالتنويه عنها أو ضيق الوقت، كما أنهم لا يقومون بمهمة الإشراف على الرسائل العلمية داخل المملكة أو الحكم عليها، وأن مؤسسات المجتمع لا تلجأ إليهم لاستشارتهم في مجال تخصصهم، وأن بعضهم لا يساهم في إعداد برامج ودورات لأفراد المجتمع أو توعيتهم بالمشكلات الموجودة، و أن أفراد العينة يقومون بدور إداري يتمثل في الإشراف على الأنشطة اللامنهجية أو رئاسة القسم ووكالة الكلية، كما اتضح افتقار عينة الدراسة إلى القيام بمهمة الإرشاد الأكاديمي للطلاب وذلك لعدم وجود هذه المهمة في الكلية.

وأجرى الخطيب (٢٠٠٤) دراسة هدفت إلى التعرف على علاقة الاعتماد الأكاديمي بالنمو العلمي لأعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي وذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية: تحديد مفهوم النمو العلمي المهني لأعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي، وتحديد مفهوم الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي وأهميته، والإلمام ببعض نماذج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي، وتحديد مستوى المسؤولية الفردية والمؤسسية عن النمو العلمي المهني لأعضاء هيئة التدريس، واستعراض الأنشطة الأكاديمية التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس وعلاقتها بالاعتماد الأكاديمي، وتحديد معايير الاعتماد الأكاديمي المتعلقة بالنمو العلمي والمهني لأعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي، ومعرفة معوقات النمو المهني لأعضاء هيئة التدريس بالتعليم العالي. وقد استخدم الباحث منهج التفكير الاستقرائي وذلك سعياً للتحقق من صدق الظاهرة محل

الدراسة جزئياً بالاستناد إلى الملاحظة. كما استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير معايير جودة التدريس في مستوى التعليم العالي، والاستفادة من خبرات مؤسسات الاعتماد الأكاديمي والجامعات والمعاهد والكليات التي لديها تجارب ملموسة في هذا المجال، والشروع في الترتيب لوضع نظام خاص بالنمو العلمي المهني لأعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي يتسم بالإلزامية، ويقتصرن بمجموعة من الحوافز التشجيعية الملائمة، ويتلافى معوقات النمو العلمي المهني ويمكن أن تتولى أجهزة التخطيط والتطوير المعنية في وزارات ومؤسسات التعليم العالي هذه المهمة، وأن يخضع هذا النظام لإجراءات الاعتماد الأكاديمي المحلي أو الدولي، والاستمرار في حشد الجهود الموجهة نحو تطبيق خدمات الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي، مع العمل على تعزيز أهمية معيار التدريس الفعال كعنصر أساسي لحصول مؤسسات التعليم العالي على الاعتراف والاعتماد من قبل الجهات وتعد مسؤولية كل من مؤسسات التعليم العالي وهيئات الاعتماد الأكاديمي على السواء.

أما دراسة ويت ولوري (Waite, Lori, ٢٠٠٤) فقد هدفت إلى التعرف على إمكانية تطبيق نتائج الطلاب في الاعتماد الأكاديمي لتحسين معايير الاعتماد الأكاديمي في ثلاث كليات للمجتمع في ولاية كاليفورنيا والبحث عن الطرق المناسبة لتنفيذها، وقد أشارت النتائج إلى وجود تحديات واضحة في تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وخاصة المتعلقة منها بأعضاء هيئة التدريس وما تؤديه معايير الاعتماد من إتاحة الفرص للتدخلات الخارجية في سياسة الكليات، وما يتطلبه من موارد مالية وقوى عاملة، وتفعيل أساليب وما يتطلبه من موارد مالية وقوى عاملة، وتفعيل أساليب الاتصال.

وأجرى كنعان (٢٠٠٥) دراسة هدفت إلى تطوير أداء أعضاء الهيئة التدريسية وفق معايير الجودة الشاملة، ووضع مقياس مقترح لتقويم الأداء التدريسي وتطويره في كليات التربية بجامعة دمشق. حيث تناولت الدراسة أهمية الاعتماد الأكاديمي ونظام الجودة والحاجة إلى وجوده في مؤسسات التعليم العالي، وقد سارت الدراسة لتحقيق أهدافها وفق محورين، أحدهما تحليلي عن طريق دراسة تحليلية لمعايير الاعتماد الأكاديمي، والآخر تطبيقي تمثل في إعداد المقياس الذي تضمن عدة معايير محصورة

في العديد من المجالات هي: الإعداد والتخطيط، والتنفيذ، والتقييم، مع وضع مؤشرات أداء لكل معيار، ثم التعرف على واقع أداء أعضاء هيئة التدريس بالكلية، وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق الاعتماد الأكاديمي وأنظمة الجودة في مؤسسات التعليم العالي وإعادة النظر في سياسة هذا النوع من التعليم وصياغتها بما يتلاءم مع معايير الجودة العالمية.

وبهدف التعرف على نقاط القوة والعقبات التي تواجه نظام ضمان الجودة في التعليم العالي في أروبا جاءت دراسة إدوارد (Edwards 2008) ، حيث أكدت الدراسة أن ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي هدف ذو أولوية في عملية التقارب في المنطقة الأوروبية، وأن ضمان الجودة يعد محركاً قوياً للتغيير في مجال التعليم العالي، ويسهم في رفع القدرة التنافسية لإروبا، ويعمل على توسيع الحكم الذاتي المؤسسي مع تلبية مطالب المساءلة، ويشجع الابتكار والدينامية، كما أن ضمان الجودة يعزز عملية تدويل مؤسسات التعليم العالي، ومن معوقات ضمان الجودة والاعتماد أن آليات ضمان الجودة والاعتماد مرهقة ومكلفة، كما أن هناك ضعفاً في ثقافة الجودة والاعتماد لدى بعض المؤسسات والجمهور.

وأجرى ستيفاني (Stephanie 2009) هدفت إلى التعرف على مفهوم ضمان الجودة، وتحديد أسباب الحاجة إليه، وهل ضمان الجودة يحسن نوعية التعليم، والتعرف على المعوقات التي تعوق نظام ضمان الجودة في التعليم في جنوب إفريقيا، وأشارت الدراسة على أن ضمان جودة التعليم يتطلب نمطاً مخططاً ومنظماً من الإجراءات التي تكفل وضع نظام يتوافق مع المتطلبات الفنية، ويسعى إلى تطوير العملية التعليمية بالكامل، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من المعوقات التي تعترض نظام ضمان الجودة في التعليم منها: التفكير التقليدي لدى أعضاء المنظومة التعليمية، وقلة الكفاءات، وانعدام الشفافية، ونظرة البعض لنظام الجودة على أنه نوع من الاستعراض، وأيضاً اعتقاد البعض بأن نظام ضمان الجودة معقد ومكلف للمؤسسة التعليمية

كما أجرى الحويطي (٢٠١٠) دراسة هدفت إلى التعرف على معايير تقويم الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية والآداب-جامعة تبوك في ضوء متطلبات الجودة الشاملة، ومعرفة درجة تحقق تلك المعايير في أداء أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية والآداب بجامعة تبوك وقد استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة مناسبة للإجابة على تساؤلات الدراسة، وقد خلصت الدراسة إلى أن قصور أداء عضو هيئة التدريس يعود إلى الافتقار إلى إعداد المحاضرة إعداداً كافياً، وضعف أساليب الإلقاء، والانحراف بالمحاضرة إلى مستوى علمي أعلى، أو أدنى من مستوى الطلبة.

وأجرت عون (٢٠١٢) دراسة هدفت إلى إجراء تقييم لمدى تطبيق معايير NCATE في كلية التربية للبنات بجامعة الملك سعود من وجهة نظر وكيلات أقسام كلية التربية كما هدفت إلى التعرف على مدى ارتباط البرامج المقدمة في كلية التربية بالإطار المفاهيمي للكلية وعلى مدى تطبيق المعايير الستة الإنكيت "البرامج المقدمة ، نظام التقييم و التقويم ،الخبرات الميدانية ، التنوع ، تأهيل أعضاء هيئة التدريس وأدائهم وتنميتهم المهنية والموارد و الحوكمة " و قد أشارت النتائج إلى أن جامعة الملك سعود بدأت في محاولة الإيفاء بمعايير إنكيت منذ عدة سنوات. كما أشارت النتائج إلى تفاوتت النتائج حول مدى توفر مؤشرات كلٍ من الإطار المفاهيمي والمعايير الستة في أقسام كلية التربية / قسم البنات بجامعة الملك سعود، كما توجد ملاحظات عامة تمثلت في أن معيار التنوع كان الأقل توفراً بحسب آراء وكيلات الأقسام ، وقد كانت استجابات أقسام التربية الفنية والتربية الإسلامية أكثر الأقسام شغلاً لخانة غير الموجود ثم قسم الإدارة التربوية وقسم وسائل وتكنولوجيا التعليم وقسم مناهج وطرق التدريس وقسم علم النفس كانت إجاباتهم تقريبا متوازنة بين الموجود وغير الموجود بينما انفرد قسم التربية الخاصة بالإجابة على جميع المؤشرات بوجود وقام الحكمي (٢٠١٢) بدراسة هدفت إلى التعرف على المعوقات التنظيمية والتعليمية والبشرية لتحقيق الاعتماد الأكاديمي في كلية التربية بجامعة الملك خالد وتقديم الأساليب المساعدة للتغلب على المعوقات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. ولتحقيق أهداف البحث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتكونت عينة البحث من (٥٠) عضو من أعضاء هيئة التدريس

بكلية التربية. وقد خلصت الدراسة إلى وجود العديد من المعوقات التنظيمية والمالية والإدارية والبشرية والتقنية التي تحول دون تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي.

وأجري هبلول (٢٠١٢) هدفت الرسالة إلى التعرف على مؤشرات الجودة المتوافرة في العمليات الإدارية) التخطيط، التنظيم، التوجيه، التقويم (في المعاهد العلمية، وتحديد الآليات المناسبة لتطوير العمليات الإدارية) التخطيط، التنظيم، التوجيه، التقويم (في المعاهد العلمية على ضوء إدارة الجودة الشاملة، والكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية حول مؤشرات الجودة في العمليات الإدارية في المعاهد العلمية وآليات تطويرها وفقا لمتغيرات الدراسة الوظيفية، سنوات الخبرة. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتم إعداد استبانة كأداة للبحث، وقد طبقت الدراسة على مدراء وكلاءهم، في جميع المعاهد العلمية التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الموجودة في جميع مناطق المملكة العربية السعودية، وعددها (٦٢) وقد أشارت النتائج إلى أن المتوسط العام لمؤشرات الجودة المتوافرة في المعاهد العلمية في العمليات الإدارية الأربع (التخطيط، التنظيم، التوجيه، التقويم) بلغ (٢،٦١) وهو يندرج تحت مدى موجود بدرجة متوسطة. كما بلغ المتوسط الحسابي لموافقة مجتمع البحث على آليات تطوير العمليات الإدارية (التخطيط، التنظيم، التوجيه، التقويم). في المعاهد العلمية في ضوء مدخل إدارة الجودة الشاملة (٣،٥٦) والذي يندرج تحت مدى الموافقة بدرجة عالي. كما أوضحت إن أبرز آليات تطوير العمليات الإدارية هو تشجيع العاملين على التجديد والإبداع، وتحفيز الجميع نحو تطبيق الجودة في العمليات التعليمية

أما دراسة المخلافي (٢٠١٣) فقد هدفت إلى التعرف على مستوى الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد في ضوء معايير الهيئة الوطنية للتقييم والاعتماد الأكاديمي من وجهة نظر الطلاب. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن درجة مستوى ممارسة الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد بشكل عام كانت "متوسطة"، بمتوسط حسابي عام بلغ (١،٩٢). جاء ترتيب مستوى الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد لدى عينة البحث على نطاق الأبعاد الأربعة حسب درجة الممارسة تنازلياً كما يلي: إدارة الموقف

فضلاً عن كون التعليم مرتفع الجودة أحد أهم ضمانات الأمن الاجتماعي، والعمود الفقري للتنمية والرخاء.

وجدير بالذكر أن التغيير والتطوير الذي تخضع له مؤسسات التعليم الجامعي، يشمل كافة مكونات الجامعة من أعضاء هيئة التدريس والبرامج التعليمية وكذلك الخدمات المقدمة للمجتمع المحلي وجميع أفراد الطاقم الإداري بالجامعة، كل ذلك لا بد أن يسبق دراسات تحلل طبيعة الأدوار التي يقوم بها أهم أركان العملية التعليمية وهو عضو هيئة التدريس، إذ لا يمكن تحقيق وتطور العملية التعليمية إلا بإصلاح عضو هيئة التدريس وقيامه بمسؤولياته وممارساته المهنية على نحو يواكب معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي (مكاوي وقطيشات ٢٠٠٧)،

ويمكن قياس جهود أي جامعة من خلال أعضاء هيئة التدريس فيها، حيث يعتمد نوع التعليم الذي تقدمه الجامعة لطلابها على السمات والكفايات التدريبية لدى أعضاء الهيئة التدريسية بها، وكذلك على ما تقدمه الجامعة في خدمة المجتمع المحلي، والتزامها بالقيم الخلقية والبحث العلمي، ومدى قدرته على مواجهة التحديات المعاصرة بما تحمله من متغيرات تكنولوجية هائلة (الصيرفي، ٢٠٠٨، ٣٤١).

فعضو هيئة التدريس هو أحد مقومات العملية التربوية في التعليم الجامعي وأحد دعائمها الرئيسية التي تحدد مدى كفاءة هذا التعليم ومستواه وفاعليته، ولهذا كان لا بد للأستاذ الجامعي من تنمية مستمرة حتى يستطيع مسايرة أحدث ما صدر في مجال تخصصه وإلا أصيب بالجمود العلمي، حيث أن تقدم المجتمع يعتمد بصورة كبيرة على الكوادر البشرية المؤهلة لخدمة المجتمع، وعليه فإن عملية إصلاح وتطوير المجتمع لا بد أن يبدأ من عضو هيئة التدريس القادر على تحمل مسؤولية إدارة التغيرات العلمية والتطورات التكنولوجية وكذلك المعلوماتية للمجتمع الجديد. (عبد الفتاح، ١٩٩٩).

وحتى يقوم عضو هيئة التدريس بالمسؤوليات المنوطة به لا بد أن يتوافر فيه مجموعة من الخصائص والسمات، والتي تتنوع ما بين السمات الشخصية والاجتماعية والأكاديمية. وهنا فقد أشارت العديد من الأدبيات إلى المقومات الشخصية والصفات الأكاديمية والمهارية التي من المفترض أن يتمتع بها الأستاذ الجامعي. حيث يتطلب في

الصفات الشخصية المتمتع بالصفات الجسدية اللازمة للعمل والميل والرغبة نحو مهنة التعليم، وكذلك احترام اللوائح والتعليمات وقوانين العمل (محمد، ٢٠١٠).

و تتمثل الصفات الأكاديمية والمهارية أو ما يتعلق بالصفات المهنية، بالعمل ضمن أهداف المنهج من جهة وحاجات الطلاب من جهة أخرى، واستخدام الأساليب الملائمة للتدريس حسب طبيعة المنهاج المقدم للطلبة، بالإضافة إلى الستمكن الكافي بالمادة الدراسية والتخصص، والمشاركة الفاعلة في المؤتمرات والندوات بأبحاث وأوراق عمل، وكذلك التطوير المستمر والذاتي له (جامعة قطر، ٢٠٠٧).

ويلاحظ أن بعض الدراسات ذهبت إلى التأكيد على أن من أهم واجبات المدرس هو التدريس الفعال الذي يعد من أولويات العمل الجامعي، فيما تؤكد بعض الدراسات أن اهتمام عضو هيئة التدريس بالجانب البحث العلمي أكثر أدى إلى الانخفاض في مستوى أداءه التعليمي أو التدريسي على اعتبار أن اهتمامه بالبحث العلمي لأهمية هذا المجال بالترقية بينما يأتي التدريس في موضع آخر أقل أهمية بالنسبة له. (الدهشان، ٢٠٠٢).

وقد أشارت بعض أدبيات التعليم العالي إلى أن الجامعات أنشئت في البداية للتدريس والتعليم، الأمر الذي جعل الجامعات توظف إمكاناتها المادية والبشرية منذ بداية مسيرتها التاريخية وحتى وقتنا هذا للعمل على إخراج تعليم ذا مستوى رفيع، وبناء شخصيات طلابية معرفياً وأخلاقياً وسلوكياً وفكرياً بما يتلاءم مع السياق الحضاري والثقافي والتاريخي لأي مجتمع، معتمدة بذلك على الكفايات والمهارات لعضو هيئة التدريس، والذي يتمتع بقدر كبير ليس في الوسط الجامعي فقط وإنما في المحيط الجامعي الخارجي وهو المجتمع المحلي، والحرص على تنمية قدرات ومواهب أبنائه (الثبتي، ٢٠٠٠، ص ٢٣٠).

وهذا ما أكد الكثير من المفكرين التربويين بأن الجامعة هي مكان التدريب المعرفة ونشرها بين أبناء المجتمع المحلي ليرتقي به وكافة مناحي الحياة. (Halsay, 1995). وكذلك تعمل الجامعة من خلال أعضاء الهيئة التدريسية على إنتاج المعرفة وتطويرها، وتجديدها من خلال الاكتشافات العلمية والإبداعات الفكرية في حقول

المعرفة المختلفة، وهذا ما دعا الكثير من الباحثين والدارسين للبحث عن الأسباب التي تجعل البحث العلمي يمثل مكان الصدارة في الوقت الحاضر سواء بالنسبة للجامعات أو بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس فيها (الثبتي، ٢٠٠٠). وكذلك ابتكار المعرفة وتطويرها ذلك أن سمعة الجامعة ومكانتها في الأوساط وتصنيفها بين الجامعات إنما يعتمد بالدرجة الأولى على حجم ونوع الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس فيها، والترقية، وذلك لأن البحث العلمي يعد في الوقت الحاضر مورداً مهماً في موارد الدخل

ومن خلال ما سبق لا بد أن يطرأ تحول في أدوار عضو هيئة التدريس وأساليب أداء هذه الأدوار. ومن أهم هذه التحولات ما يلي:

١. التخلي عن أساليب التدريس التقليدية، حيث تقدم التقنيات المعاصرة الكثير من المعلومات والمعارف التي كان عضو هيئة التدريس يجهد نفسه في تقديمها من خلال المحاضرات والمذكرات وغيرها.
٢. الانتقال (كباحث) من بحث القضايا والظواهر محددة المتغيرات واضحة المعالم إلى بحث القضايا والظواهر التي تنسم عادة بالغموض والتضارب والضبائية ويحكمها الكثير من المتغيرات والأبعاد العلمية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية.
٣. التحول إلى البحث في الثقافة المستقبلية، والتي تدعو إلى دراسة وتحليل الواقع ونقده في إطار منهجية علمية سليمة؛ للبحث عن الأفضل دون إهدار الماضي أو تهميش الحاضر، فالتحسن والتطوير المستمر هو أحد سمات الأساسية لتوكيد الجودة.
٤. التأكيد على ثقافة التواصل المعرفي واحترام ما تطرحه الأجيال الجديدة من أفكار.
٥. التأكيد على ثقافة الثواب والعقاب بمنأى عن المجاملات أو تجاوز القانون أو إرضاء الخواطر.
٦. التأكيد على ثقافة الصدق مع الذات في قياس أداء الجامعة والكليات بما يضمن أداء أدوارها المختلفة وفق معايير الجودة.
٧. التأكيد على تخصيص أعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم لعدد كاف من الساعات المكتبية واستخدامها في حوار ومناقشات مع الطلاب (مخيمر، ٢٠٠٥).

- ولتطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في البحث العلمي وهي الوظيفة الثانية للجامعة لا بد من توافر ما يلي:
١. توفير الظروف الثقافية والاجتماعية المناسبة للبحث العلمي، وهذا يمكن أن يتحقق من خلال الاتصال والتلاحم بين المجتمع والجامعة لتوظيف الإنجازات العلمية للارتقاء بالمجتمع وحل مشكلاته.
 ٢. ربط الجامعة ومراكز البحوث بالقطاعات الإنتاجية والخدمية، وهذا يتطلب مشاركة فعالة من جانب ممثلين عن هذه القطاعات في المجالس النوعية بالكلية والجامعة ومشاركة فعالة في القرارات الصادرة عن هذه المجالس.
 ٣. التواصل مع العلماء العرب بالدول الأجنبية، وخاصة من أثبتوا تميزاً واضحاً في مجالات تخصصاتهم، بشكل مؤسسي منظم من خلال توفير التسهيلات اللازمة.
 ٤. ترشيد صرف مخصصات البحث العلمي وتوجيهها لتمويل المشروعات البحثية المسندة على أسس تنافسية.
 ٥. تشجيع القطاع الخاص والوحدات الإنتاجية والخدمية على تخصيص نسبة محددة للصرف على أنشطة البحث والتطوير.
 ٦. تطوير المكتبات العلمية وربطها بمثيلاتها على المستوى العالمي، وإنشاء المكتبات الرقمية من أجل تعظيم الاستفادة من مصادر المعلومات المختلفة على المستويين الإقليمي والدولي. (مخير، ٢٠٠٥).
- وإذا ما نظرنا إلى دائرة التحسين المستمر للمعرفة نجد أنها تعتمد أساساً على أعضاء هيئة التدريس كعنصر مشارك فعال في تحقيق الجودة، فهي دائرة تشمل التخطيط ثم التنفيذ ثم الفحص والمراجعة ثم العمل، ويعتمد تنفيذ تلك الخطوات على أعضاء هيئة التدريس لإحداث أي تغيير. ويتصل ذلك بنوعية أعضاء هيئة التدريس، واجباتهم في الجامعات والحرية الفكرية والأكاديمية للأعضاء، وإذكاء روح المنافسة بينهم، والتأكيد على منظومة التعليم مدى الحياة لأعضاء هيئة التدريس، لتنمية مهاراتهم ومعارفهم والإطلاع على الجديد (شحاتة، ٢٠٠٨، ٥٨).

وأشار عون (٢٠٠٨، ٢٠٠٩) إلى أن إنتاجية عضو هيئة التدريس في المجال البحثي تمثل أهم عناصر الجودة وتقاس هذه الإنتاجية بعدة مؤشرات منها:

١. متوسط إنتاجية عضو هيئة التدريس من الكتب المؤلفة والمنشورة في ثلاث سنوات.
٢. متوسط إنتاجية العضو من البحوث في ثلاث سنوات.
٣. عدد المؤتمرات التي حضرها عضو هيئة التدريس.
٤. عدد الرسائل العلمية التي أشرف عليها.
٥. نسبة الحاصلين على براءات اختراع من أعضاء هيئة التدريس.

ويجب التنبيه هنا إلى أن البحث يجب ألا يكون فقط لغرض الحصول على ترقية، بل يجب أن يخدم ويناقش قضايا ومشاكل المجتمع المحلي. فما جدوى البحث إذا لم يخدم مشاكل المجتمع. (Wollard, 2003). ويجب على عضو هيئة التدريس الواعي إلا ينزلق في المسلك التخصصي فقط، كما وأنه سيوازن بين عمله في التدريس واهتماماته البحثية، وكذلك الإنسانية.

وهذا يتطلب أن تحدد عدد ساعات التدريس المطالب بها، وكذلك عدد سنوات العمل، وكذلك يجب أن تتوفر لعضو هيئة التدريس الظروف والمناخ المناسب ليتواجد بفعالية بقسمه ومع كليته وفي إطار جامعتهم؛ لذلك لا بد أن ترتبط ترقية عضو هيئة التدريس الجامعي بثلاثة واجبات لا يمكن التفريق بينها: التدريس والبحث، والإدارة. (فتحي، ٢٠٠٧).

وبهذا أصبح هدف التربية حديثا ليس فقط تحصيل المعرفة، بل الأهم من تحصيلها القدرة على الوصول إلى مصادرها الأصلية وتوظيفها لحل المشاكل، وأصبحت القدرة على طرح الأسئلة في هذا العالم المتغير الزاخر بالاحتمالات والبدائل تفوق أهمية القدرة على الإجابة عنها، وهي تحصيل المعرفة وإتقانها وتوظيف البحوث لها بمشاريع علمية مفيدة (الفار، ١٩٩٨).

ويتطلب العيش الآمن في عصر المعلومات توافر القدرة الفائقة والوعي المتجدد لدى المعلم العربي في التعامل مع المعلومات ومتطلباتها، مما يساعد في تنمية القدرة

لدى أعضاء هيئة التدريس على الاستغلال الأمثل للمعلومات في البحث العلمي. وهذا يتطلب من الباحث وهو عضو هيئة التدريس أن يكون خبيراً في طرق البحث عن المعلومة، وتوظيفها بالطرق العلمية المعروفة، والاستفادة منها بما يتناسب مع تطورات العصر. لذلك إذا كان التدريس الجامعي نشاطاً إنسانياً عبقرياً خلاقاً، فإن الوظيفة البحثية لا تسهم في تنشيط عقل وتنمية فكر الأستاذ الجامعي فحسب، بل تسهم في تحقيق التنمية المجتمعية؛ لذا يجب أن يتضمن دوره تحديد أولويات موضوعات البحث التي يجب أن يعالجها لصالح الجامعة والمجتمع المحلي معاً

أما الوظيفة الثالثة والمتمثلة بعلاقة الجامعة بالمجتمع، حيث يأخذ هذا التحول أشكالاً متعددة منها الشراكة المتبادلة مع المؤسسات التعليمية الإقليمية والعالمية ومع المؤسسات الإعلامية، ومع مؤسسات التعليم قبل الجامعة، وكذلك مع مؤسسات الإنتاج المحلي، ويتمثل الهدف الأساسي لها في دمج ثقافة المجتمع مع ثقافة الجامعة بما يساعد على تحقيق ما يلي:

١. تحفيز المجتمع المحلي بكافة مستوياته ومؤسساته على الأخذ بالعلم كحقائق ومنهج تفكير وأسلوب بحثي في التعامل مع المشكلات العملية والحياتية.
٢. الانتقال بالباحثين في الجامعة مكانياً وذهنياً من العمل البحثي الأكاديمي والمكتبي إلى العمل البحثي الميداني والذي يتناول قضايا المجتمع.
٣. عمل برامج تدريبية من قبل الجامعة لبعض من طبقات المجتمع الذين لم يتيح لهم فرصة الالتحاق بالجامعة، وذلك لتطوير معارفهم وتحديثها بما يتفق مع طموحاتهم وأهدافهم.
٤. العمل على ربط المقررات والبرامج الدراسية بمتطلبات المجتمع المحلي للوصول إلى المهارات المطلوبة للعمل في مختلف مواقع الإنتاج والخدمات (مخيمر، ٢٠٠٥).

ويلعب أعضاء هيئة التدريس دوراً في نشر وتقدير ثقافة المجتمع المحلي من خلال الدور الرئيس لهم في تأليف الكتب والمراجع العلمية، وإعداد وتقديم دراسات بحثية بسيطة لنشرها لعامة أفراد المجتمع مع تأكيد ارتباطها بالبيئة والمجتمع المحيط بالجامعة، وكذلك ممارسة الدور الحيوي

في مناقشة قضايا المجتمع في المؤتمرات الصحية ومن خلال وسائل الإعلام، وكذلك كتابة المقالات في الصحف والمجالات العامة فيما يثير اهتمام الرأي العام والمساهمة في تدعيم المؤسسات الأهلية بكافة نوعياتها وذلك من خلال تلبية الدعوى بالمحاضرات والندوات المتمركزة حول تخصصه (العجمي، ٢٠٠٧). وإقامة الورش وعمل الدورات التدريبية للمهنيين للعاملين بالمؤسسات الإنتاجية وذلك للرفع من سوية عملهم، وكذلك تقديم الاستشارات المهمة لمؤسسات العمل والخدمية منها وإجراء الدراسات لمساعدتها على اتخاذ القرار المناسب، والعمل على تقييم مخرجات تلك المؤسسات سواء إعداد تقارير واقعية وشفافة وتقديمها إلى جهة الاختصاص للوقوف على أبرز المشكلات والعمل على حلها بطرق البحث العلمي، وهذا يساعد على مواكبة متطلبات العصر (شاهين، ٢٠٠٤: ٢٤).

فمن خلال ما سبق تبين أن دور الجامعة مرتبط برسالتها وقيمتها، وكل جامعة مطالبة بأن تعكس منظوراً تلتزم بأدائه، كما أنها مطالبة بتحديد أهداف التعليم والتعلم ودور عضو هيئة التدريس فيها، ووضع الإستراتيجيات اللازمة لتحقيق الأهداف، وقياس فاعلية الإستراتيجيات، وتقديم إطار عمل منظم لتطوير أداء التعليم والتعلم بعناصرها وذلك من خلال ما يلي (البرعي، ٢٠٠٩).

- تدريب أعضاء هيئة التدريس وبصورة مستمرة بما يضمن تحقيق رسالة الجامعة وقيمتها.
- تخصيص التمويل اللازم لتحسين مهارات البحث والتدريس وخدمة المجتمع، ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يلي.
- أ. توفير الوسائل اللازمة لمساعدة عضو هيئة التدريس للقيام بعمله على أفضل صورة.
- ب. تقوم الجامعة بعقد ندوات ودورات تدريبية لتفعيل كل ما هو جديد.
- ت. تدريب أعضاء هيئة التدريس باستخدام الوسائل الحديثة بكفاءة عالية.
- ث. تطبيق نجاح للتدريب عن طريق:
- تطبيق التدريب على الأخذ بالجودة الشاملة.
- التحسين المستمر بزيادة مشاركة أعضاء هيئة التدريس.

- وجود القيادة الإدارية والتربوية المناسبة.
 - ضرورة تزامن التغيير الثقافي للمتدربين مع تقديم أدوات وتقنيات في الجودة.
 - تنفيذ التدريب بعيداً عن بيئة العمل للتخفيف من ضغوط ومشكلات العمل.
 - يتضمن التدريب إكساب أعضاء هيئة التدريس ثقافة التقويم الذاتي.
- النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما درجة قيام أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك خالد بإدوارهم التربوية الجديدة في ظل ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي من وجهة نظر الطلاب فيها ؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الطلاب على كل فقرة من فقرات الأداة وعلى الأداة الكلية، كما تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لكل مجال من مجالات الدراسة. والجدول رقم (٣) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الطلاب على كل فقرة من فقرات الأداة، بينما يوضح الجدول رقم (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مجال من مجالات الدراسة:

جدول رقم (٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الطلاب مرتبة تنازلياً حسب

المتوسطات الحسابية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المجال الذي تنتمي إليه الفقرة: ***
٢	يشجع مشاركة الطلاب في تبادل الأفكار والمناقشات العلمية داخل المحاضرة	3.79	1.005	٢
١	يطور المناهج الدراسية بما يتفق مع قضايا العصر وتطلعاته	3.63	.847	١
11	يعتبر البحث العلمي عاملاً رئيساً في التطوير والتنمية	3.62	1.088	٤
٣	يبدى اهتماماً بتقويم الأساليب التي يستخدمها في تعلم الطلاب وتوجيههم	3.59	.920	٢

٥	1.066	3.58	ينمي الأصالة مع الاهتمام بالمعاصرة بما لا يتعارض مع قيم المجتمع	10
٥	1.175	3.57	يلتزم بأخلاقيات البحث العلمي	13
٥	1.198	3.57	ينمي ثقة الطالب بنفسه من خلال إكسابه مهارات البحث العلمي	14
٣	1.054	3.56	يشجع ثقافة التواصل المعرفي، واحترام ما تطرحه الأجيال الجديدة من أفكار	٦
٥	1.172	3.54	يدرب الطلاب على طرائق التفكير العلمي التي تساعد على حل مشكلات المجتمع	7
٢	1.073	3.53	يرفع من مستوى التفاعل مع البيئة الاجتماعية إلى أقصى حد ممكن لإيجاد مواقف تثير التعلم لدى الطلاب	١
٣	1.108	3.53	يوكد ثقافة الصدق مع الذات في قياس أداء الجامعة والكليات التابعة لها. بما يضمن أداء أدوارها المختلفة وفق معايير موضوعية أساسها الدقة والجدية والالتزام والجودة	٨
١	1.109	3.51	يختار المراجع العلمية المنسجمة مع فلسفة المجتمع وثقافته	٦
٥	1.111	3.51	ينمي لدى الطلاب إحساسهم بمسئولياتهم اتجاه المجتمع	6
٤	1.157	3.50	يتعاون مع الآخرين في مجال التخطيط لإجراء البحوث وكيفية تنفيذها	9
٣	1.045	3.49	يهتم بإدخال العلوم الحديثة ضمن المقررات الدراسية	٣
٣	1.123	3.48	يشجع الثقافة المستقبلية الداعية إلى دراسة وتحليل الواقع ونقده في إطار منهجية علمية سليمة للبحث عن الأفضل دون إهدار الماضي أو تهميش الحاضر	٥

٣	1.123	3.48	يتبنى ثقافة الانجاز والعمل المنتج، بعيدا عن إضاعة الوقت الذي يعوق الأداء الجاد للعمل داخل الجامعة	٩
٤	1.182	3.48	يستخدم المنهجية العلمية المنظمة في البحث العلمي	12
١	.981	3.47	يوظف المعرفة ويحللها ويعيد إنتاجها بمشاركة الطلاب	٢
١	1.166	3.47	يركز على جودة المناهج وليس على الكم	٥
١	1.083	3.47	يبني المناهج الدراسية انطلاقا من رؤية ورسالة الجامعة	١٠
٣	1.153	3.46	يضع استراتيجيات تتضمن خططا تنفيذية لتطوير وتحديث التعليم فيها وفق التحديات العالمية	١
٥	1.104	3.43	يسعى إلى اكتساب القدرات والمهارات التي تمكنه من تشجيع المجتمع المحلي على معرفة أدوارهم في تعزيز المناخ التعليمي الملائم	3
٥	1.230	3.43	يربط المناهج الدراسية بفلسفة المجتمع وقضاياها	11
٥	1.184	3.42	يسعى لتعزيز الثقافة الوطنية لدى الطلاب	5
١	1.007	3.41	يشارك في إعداد أهداف المنهج العامة والخاصة من حيث وضوحها ومصادر اشتقاقها وملائمتها لطبيعة الطلاب	٤
٣	1.144	3.41	يستفيد من المعارف العالمية مع ضرورة توفير دستور أخلاقي للتعامل مع المعرفة	٧
٤	1.099	3.40	يتفهم الظروف الثقافية والاجتماعية المناسبة للبحث العلمي	1
٥	1.219	3.40	يبدي اهتماما في خدمة المجتمع عن طريق	1

			المشاركة في مؤسسات ثقافية، اجتماعية، رياضية، إعلامية	
٣	1.080	3.39	يسهم في تبني ثقافة الجدارة في انتقاء القيادات في جميع مواقع العمل الأكاديمي والإداري	١٠
٥	1.149	3.39	يبدى اهتماما بأداء واجباته ومسؤولياته لجذبي رضي المجتمع والجامعة	2
٤	1.132	3.38	يعزز دور البحث العلمي واعتباره مقوما أساسيا في التعليم العالي	10
٣	1.086	3.37	يستخدم تكنولوجيا التعليم بوجه عام والتعليم الإلكتروني بوجه خاص لدى أعضاء هيئة التدريس والطلبة	٤
٢	1.047	3.36	يخطط عمليات التعلم والتعليم استنادا إلى الحاجات التعليمية للمتعلمين واستعداداتهم	٩
١	1.029	3.34	يركز على التربية الإبداعية لا تربية الذاكرة	٣
٢	1.113	3.33	يطور استراتيجيات تعليمية تساعد طلابه على تحقيق الأهداف التعليمية	٥
٢	1.029	3.33	يستخدم الأساليب العلمية في صياغة الأسئلة لحل المشكلات التربوية التي يواجهها في العملية التعليمية	٦
٥	1.179	3.33	يحلل المشكلات التي تواجه المجتمع المحلي ويعمل على حلها	9
٥	1.119	3.31	يقدم الاستشارات العلمية المناسبة للمجتمع المحلي كل حسب اختصاصه	8
٢	1.043	3.27	يطور خطة منتظمة لجميع أنشطته التعليمية بشكل مستمر	٤
٢	1.294	3.22	ينوع مصادر التعلم بحيث لا تقتصر على الكتاب المدرسي	١٠

٢	1.182	3.21	يطور نماذج جديدة للتعلم (تعلم الكتروني، تعلم ذاتي، تعلم عن بعد)	٨
١	1.135	3.21	يشارك بعمل أبحاث ومشاريع بحثية من مخصصات البحث العلمي والجامعة على أسس تنافسية	4
٣	1.143	3.20	يستجيب للنماذج والصيغ الجديدة والحديثة للتعليم الجامعي العالمي مثل الجامعة الافتراضية والجامعة البيئية والجامعة المفتوحة	٢
٣	1.140	3.20	يؤيد ربط الجامعة ومراكز البحوث بالقطاعات الإنتاجية والخدمية في المجتمع المحلي	2
١	1.139	3.19	يهتم بالتعليم النظري والعملي معا	٨
١	1.052	3.18	يجري عملية تقويم مستمر وشامل للمنهج	٩
١	1.162	3.14	يختار المنهج المناسب لقدرات الطلاب وميولهم	٧
٤	1.155	3.14	يظهر ميلا واضحا للاستفادة من المختصين في مجال البحوث الاستطلاعية والتجريبية	8
٤	1.189	3.10	يستجيب لدور الباحثين في الجامعة للانتقال مكانيا وذهنيا من العمل الأكاديمي إلى العمل البحثي الميداني	7
٤	1.131	3.07	يسهم في تطوير المكتبات وتحديثها من خلال تزويد المكتبات بالإنتاج العلمي الجديد	6
٢	1.160	3.06	يضع في نهاية العام الدراسي تقريرا واضحا عن تقويمه للمنهج الدراسي على أسس موضوعية	٧
٤	1.242	3.05	يتواصل مع الباحثين في الجامعات الأخرى، وخاصة من اثبتوا تميزا واضحا في مجالات	3

			تخصصهم	
٥	1.338	2.98	يتعاون مع الإباء في كيفية توجيه أبنائهم ومتابعتهم	4
٤	1.273	2.86	يشجع القطاع الخاص على تخصيص نسبة محددة من ميزانيتها للصرف على أنشطة البحث العلمي والتطوير	5

*** يقصد بالرقم (١) محور المناهج، أما الرقم (٢) فيقصد به محور التدريس، أما الرقم (٣) فيقصد به محور التحديات العالمية، أما الرقم (٤) فيقصد به محور البحث العلمي، أما الرقم (٥) فيقصد به محور خدمة المجتمع يتضح من الجدول رقم (٣) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات الطلاب على أداة الدراسة تراوحت بين

(٣,٧٩ - ٢,٨٦)، وكان المتوسط العام الكلي (٣,٣٧)، وهذا يشير إلى أن درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس لإدوارهم التربوية الجديدة في ظل ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي كانت متوسطة. وبقراءة تفصيلية للجدول يتضح أن أعضاء هيئة التدريس لا يقومون بأي دور من أدوارهم التربوية الجديدة بدرجة عالية. بينما يقومون (٥٢) دورا من أدوارهم بدرجة متوسطة. في حين يقومون بـ (٣) ادوار من أدوارهم بدرجة ضعيفة.

ويتضح من الجدول أيضا أن الفقرات التي احتلت الرتب الخمس الأولى هي: يشجع مشاركة الطلاب في تبادل الأفكار والمناقشات العلمية داخل المحاضرة، يطور المناهج الدراسية بما يتفق مع قضايا العصر وتطلعاته، يعتبر البحث العلمي عاملا رئيسا في التطوير والتنمية، يبدي اهتماما بتقويم الأساليب التي يستخدمها في تعلم الطلاب وتوجيههم، ينمي الأصالة مع الاهتمام بالمعاصرة بما لا يتعارض مع قيم المجتمع، يلتزم بأخلاقيات البحث لعلمي، ينمي ثقة الطالب بنفسه من خلال إكسابه مهارات البحث العلمي. كما يتضح من الجدول أيضا أن الفقرات التي حصلت على أدنى خمس متوسطات تشير إلى يضع في نهاية العام الدراسي تقريرا واضحا عن تقويمه للمنهج

الدراسي على أسس موضوعية ، يتواصل مع الباحثين في الجامعات الأخرى، وخاصة من أثبتوا تميزا واضحا في مجالات تخصصهم ،يتعاون مع الإباء في كيفية توجيه أبنائهم ومتابعتهم ، يشجع القطاع الخاص على تخصيص نسبة محددة من ميزانيتها للصرف على أنشطة البحث العلمي والتطوير. كما يظهر الجدول أيضا إلى أن أي الفقرات التي حصلت على درجة متوسط قد توزعت على محاور الدراسة الخمسة، مما يعني أن أعضاء هيئة التدريس يقومون بالعديد من الأدوار التربوية بدرجة متوسطة، وباستعراض للفقرات التي حصلت على أدنى خمسة متوسطات فيلاحظ عليها توزيعها على المحاور الخمسة للدراسة

جدول رقم (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الطلبة حسب محاور
الدراسة الخمسة مرتبة تنازليا

الرتبة	الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
١	٣	التحديات العالمية	3.44	.833	
٢	٥	خدمة المجتمع	3.39	.849	
٣	١	المناهج الدراسية	3.38	.726	
٤	٢	التدريس	3.37	.766	
٥	٤	البحث العلمي	3.30	.818	
		الأداة ككل	3.37	.716	

يتضح من الجدول رقم(٤) أن المتوسطات الحسابية للمحاور الخمسة تراوحت بين (٣,٣٠ - ٣,٤٤) وهذا يعني أن أي من المحاور الخمسة لم يحصل على درجة عالية أو قريب منها؛وقد جاءت جميعها ضمن درجة متوسط. وقد جاء محور التحديات العالمية في المرتبة الأولى فيما جاء في المرتبة الثانية محور خدمة المجتمع ، وجاء

بالمرتبة الثالثة محور المناهج الدراسية. أما في المرتبة الرابعة فقد جاء محور التدريس وأخيرا جاء محور البحث العلمي
النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات الطلاب تعزى لمتغير المرحلة الدراسية عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0.05)$ ؟
للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الطلاب حسب متغير السنة الدراسية. والجدول رقم (٥) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الطلاب على فقرات الاداة حسب متغير المرحلة الدراسية

جدول رقم (٥) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الطلاب على فقرات الاستبانة حسب متغير المرحلة الدراسية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الفئات	
.711	3.32	229	بكالوريوس	المناهج الدراسية
.708	3.53	69	دبلوم	
.774	3.43	71	ماجستير	
.726	3.38	369	Total	
.772	3.31	229	بكالوريوس	التدريس
.708	3.53	69	دبلوم	
.789	3.41	71	ماجستير	
.766	3.37	369	Total	
.831	3.43	229	بكالوريوس	التحديات العالمية
.841	3.53	69	دبلوم	
.836	3.36	71	ماجستير	
.833	3.44	369	Total	

.802	3.24	229	بكالوريوس	البحث العلمي
.817	3.37	69	دبلوم	
.865	3.39	71	ماجستير	
.818	3.30	369	Total	
.848	3.34	229	بكالوريوس	خدمة المجتمع
.884	3.47	69	دبلوم	
.818	3.48	71	ماجستير	
.849	3.39	369	Total	
.704	3.32	229	بكالوريوس	الأداة ككل
.694	3.48	69	دبلوم	
.770	3.41	71	ماجستير	
.716	3.37	369	Total	

يتضح من الجدول رقم (٥) وجود فروق ظاهرة بين متوسطات استجابات الطلاب على فقرات الاداة، وللكشف عن دلالة الفروق بين هذه المتوسطات تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي كما هو موضح في الجدول رقم (٦):

جدول رقم (٦)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات استجابات الطلاب على فقرات الاستبانة حسب متغير المرحلة الدراسية.

الدلالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	المصدر	
.083	2.512	1.312	2	2.625	بين المجموعات	المناهج الدراسية
		.522	366	191.207	داخل المجموعات	
			368	193.832	الكلية	

.115	2.180	1.271	2	2.543	بين المجموعات	التدريس
		.583	366	213.485	داخل المجموعات	
			368	216.028	الكلية	
.481	.734	.510	2	1.020	بين المجموعات	التحديات العالمية
		.695	366	254.367	داخل المجموعات	
			368	255.386	الكلية	
.283	1.265	.845	2	1.691	بين المجموعات	البحث العلمي
		.668	366	244.568	داخل المجموعات	
			368	246.259	الكلية	
.368	1.003	.723	2	1.446	بين المجموعات	خدمة المجتمع
		.721	366	263.845	داخل المجموعات	
			368	265.291	الكلية	
.254	1.375	.703	2	1.407	بين المجموعات	الأداة ككل
		.512	366	187.295	داخل المجموعات	
			368	188.702	الكلية	

ينضح من الجدول رقم (٦) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات الطلاب تعزى لمتغير المستوى الدراسي عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات الطلاب تعزى لمتغير استخدام شبكة الانترنت عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الطلاب حسب متغير استخدام شبكة الانترنت. والجدول رقم (٧) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الطلاب على فقرات الاداة استخدام شبكة الانترنت

جدول رقم (٧) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الطلاب على فقرات الاستبانة حسب متغير استخدام شبكة الانترنت

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الفئات	
.726	3.39	180	مستمر	المناهج الدراسية
.724	3.36	149	قليل	
.749	3.41	40	ضعيف	
.726	3.38	369	Total	
.737	3.39	180	مستمر	التدريس
.800	3.36	149	قليل	
.785	3.36	40	ضعيف	
.766	3.37	369	Total	
.840	3.47	180	مستمر	التحديات العالمية
.848	3.38	149	قليل	
.752	3.49	40	ضعيف	
.833	3.44	369	Total	
.804	3.32	180	مستمر	البحث العلمي
.861	3.24	149	قليل	
.710	3.42	40	ضعيف	
.818	3.30	369	Total	

.847	3.45	180	مستمر	خدمة المجتمع
.875	3.28	149	قليل	
.712	3.58	40	ضعيف	
.849	3.39	369	Total	
.708	3.40	180	مستمر	الأداة ككل
.737	3.32	149	قليل	
.671	3.45	40	ضعيف	
.716	3.37	369	Total	

يتضح من الجدول رقم (٧) وجود فروقات ظاهرة بين متوسطات استجابات الطلاب على فقرات الاداء، وللكشف عن دلالة الفروق بين هذه المتوسطات تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي كما هو موضح في الجدول رقم (٨):

جدول رقم (٨)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات استجابات الطلاب على فقرات الاستبانة حسب متغير استخدام شبكة الانترنت

الدلالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	المصدر	
.916	.088	.046	2	.093	بين المجموعات	المناهج الدراسية
		.529	366	193.739	داخل المجموعات	
			368	193.832	الكلية	
.930	.073	.043	2	.086	بين المجموعات	التدريس
		.590	366	215.942	داخل المجموعات	

			368	216.028	الكلية	
.577	.551	.383	2	.767	بين المجموعات	التحديات العالمية
		.696	366	254.619	داخل المجموعات	
			368	255.386	الكلية	
.407	.901	.604	2	1.207	بين المجموعات	البحث العلمي
		.670	366	245.052	داخل المجموعات	
			368	246.259	الكلية	
.066	2.741	1.957	2	3.915	بين المجموعات	خدمة المجتمع
		.714	366	261.377	داخل المجموعات	
			368	265.291	الكلية	
.449	.802	.411	2	.823	بين المجموعات	الأداة ككل
		.513	366	187.879	داخل المجموعات	
			368	188.702	الكلية	

ينضح من الجدول رقم (٨) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات الطلاب تعزى لمتغير المستوى الدراسي عند مستوى الدلالة ($0,05\alpha$) النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات الطلاب تعزى لمتغير العلاقة بعضو هيئة التدريس عند مستوى الدلالة ($0,05\alpha$) ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الطلاب حسب متغير العلاقة بعضو هيئة التدريس. والجدول رقم (٩) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الطلاب على فقرات الاداة حسب متغير العلاقة بعضو هيئة التدريس

جدول رقم (٩) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الطلاب على فقرات الاستبانة حسب متغير العلاقة بعضو هيئة التدريس

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الفئات	
.575	3.75	67	قوية	المناهج الدراسية
.712	3.37	231	متوسطة	
.748	3.07	71	ضعيفة	
.726	3.38	369	Total	
.504	3.92	67	قوية	التدريس
.736	3.33	231	متوسطة	
.785	2.98	71	ضعيفة	
.766	3.37	369	Total	
.577	3.90	67	قوية	التحديات العالمية
.807	3.41	231	متوسطة	
.932	3.09	71	ضعيفة	
.833	3.44	369	Total	
.618	3.71	67	قوية	البحث العلمي
.837	3.24	231	متوسطة	
.794	3.07	71	ضعيفة	
.818	3.30	369	Total	

.654	3.81	67	قوية	خدمة المجتمع
.835	3.33	231	متوسطة	
.933	3.18	71	ضعيفة	
.849	3.39	369	Total	
.512	3.81	67	قوية	الأداة ككل
.704	3.33	231	متوسطة	
.737	3.08	71	ضعيفة	
.716	3.37	369	Total	

يتضح من الجدول رقم (٩) وجود فروقات ظاهرة بين متوسطات استجابات الطلاب على فقرات الاداة، وللكشف عن دلالة الفروق بين هذه المتوسطات تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي كما هو موضح في الجدول رقم (١٠):

الجدول رقم (١٠):

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات استجابات الطلاب على فقرات الاستبانة حسب متغير العلاقة بعضو هيئة التدريس

الدالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	المصدر	
.000	16.809	8.153	2	16.306	بين المجموعات	المناهج الدراسية
		.485	366	177.52	داخل المجموعات	
			368	193.83	الكلية	
.000	31.345	15.796	2	31.591	بين المجموعات	التدريس

		.504	366	184.43 7	داخل المجموعات	
			368	216.02 8	الكلية	
.000	18.002	11.437	2	22.873	بين المجموعات	التحديات العالمية
		.635	366	232.51 3	داخل المجموعات	
			368	255.38 6	الكلية	
.000	12.550	7.902	2	15.805	بين المجموعات	البحث العلمي
		.630	366	230.45 4	داخل المجموعات	
			368	246.25 9	الكلية	
.000	11.559	7.881	2	15.762	بين المجموعات	خدمة المجتمع
		.682	366	249.53 0	داخل المجموعات	
			368	265.29 1	الكلية	
.000	20.963	9.697	2	19.395	بين المجموعات	الأداة ككل
		.463	366	169.30	داخل	

				7	المجموعات	
			368	188.70	الكلية	
				2		

يتبين من الجدول (١٠) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) تعزى لمتغير العلاقة بعضو هيئة التدريس، ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة شفوية كما هو مبين في الجدول (١١).

جدول (١١)

المقارنات البعدية بطريقة شفوية حسب متغير العلاقة بعضو هيئة التدريس

ضعيفة	متوسطة	قوية	المتوسط الحسابي		
			3.75	قوية	المناهج
		.38(*)	3.37	متوسطة	الدراسية
	.30(*)	.69(*)	3.07	ضعيفة	
			3.92	قوية	التدريس
		.59(*)	3.33	متوسطة	
	.35(*)	.94(*)	2.98	ضعيفة	
			3.90	قوية	التحديات
		.49(*)	3.41	متوسطة	العالمية
	.32(*)	.81(*)	3.09	ضعيفة	
			3.71	قوية	البحث العلمي
		.47(*)	3.24	متوسطة	
	.17	.64(*)	3.07	ضعيفة	
			3.81	قوية	خدمة

		.48(*)	3.33	متوسطة	المجتمع
	.15	.63(*)	3.18	ضعيفة	
			3.81	قوية	الأداة ككل
		.48(*)	3.33	متوسطة	
	.25(*)	.73(*)	3.08	ضعيفة	

يتضح من الجدول رقم (١١) وجود فروق بين العلاقة القوية بعضو هيئة التدريس، وكل من العلاقة المتوسطة والضعيفة في جميع مجالات الدراسة ، ولصالح العلاقة القوية ، كما توجد فروق بين العلاقة المتوسطة والضعيفة ولصالح العلاقة المتوسطة.

مناقشة النتائج والتوصيات:

حاولت هذه الدراسة الكشف عن درجة قيام أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك خالد بإدراهم التربوية الجديدة في ظل ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي، وكذلك فحص أثر مجموعة من المتغيرات على استجابات الطلاب. وقد جمعت المعلومات وفق استبانة اشتملت على مجموعة من الفقرات وزعت على خمسة محاور؛ وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج

فقد كشفت النتائج عن أن درجة قيام أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك خالد بإدراهم التربوية الجديدة في ظل ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي كانت بدرجة متوسطة. ويشير الجدول رقم (٣) إلى أن أعضاء هيئة التدريس لا يقومون بأي دور من أدوارهم التربوية بدرجة عالية، بينما يقومون بـ ()
٥٢) دوراً من أدوارهم بدرجة متوسطة، ويقومون بثلاثة أدوار منها بدرجة مقبولة . وأشار الجدول رقم (٤) إلى أن أي من محاور الدراسة الخمسة لا يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بدرجة عالية؛ وجميعها جاءت ضمن درجة القيام بها بدرجة متوسطة. حيث حصل محور التحديات العالمية على متوسط حسابي بلغ (3.44) ، واحتل المرتبة الأولى، ثم جاء محور خدمة المجتمع ثانياً بمتوسط حسابي بلغ (3.39) ثم جاء محور المناهج الدراسية ثالثاً

بمتوسط حسابي بلغ (3.38) ثم جاء محور التدريس بمتوسط حسابي بلغ (3.37) وأخيرا جاء محور البحث العلمي (٣،٣٠)

وبالنظر في هذه النتائج نجد أن أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك خالد كانوا بمستوى معقول ولكنهم لم يصلوا إلى درجة التميز أو قريب منها، وقد يكون ذلك شيء طبيعي ومنطقي؛ وذلك إذا ما علمنا أن ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي تعد توجهها حديث النشأة للجامعات العربية بشكل عام والجامعات السعودية ومنها جامعة الملك خالد على وجهه الخصوص. كما أنها تحتاج إلى العديد من المتطلبات. حيث تشير ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي إلى الأفكار والمفاهيم، والأهداف والإجراءات المؤدية إلى الارتقاء بالأداء الأكاديمي للمؤسسة التعليمية إلى مستوى المعايير الأكاديمية المتعارف عليها دوليا للوصول إلى خريجين ذوي كفاءة عالية ولهم نفس تلك المواصفات التي حددتها المعايير الأكاديمية للجودة بما يجعلهم قادرين على المنافسة القوية لنظرائهم في أسواق العمل المحلية، والإقليمية، و الدولية؛ ولذا فإن تطبيق الجودة الشاملة في التعليم الجامعي كما- أشار دريب (٢٠١٣) - ليس شعارات ترفع وليس نظريات دون تطبيق فعلي على أرض الواقع، ولكنها دراسة وتحليل لواقع التعليم الجامعي وتهيئة هذا الواقع لتطبيق معايير الجودة الشاملة في كافة مفاصل العمل الجامعي. ولكي نستطيع تحقيق مفاهيم الجودة الشاملة بصورة قابلة للتطبيق الفعلي لابد من توفر متطلبات تطبيقها لعل من أبرزها إشاعة وترسيخ ثقافة الجودة الشاملة بين جميع العاملين من طلبة وأساتذة ودراسات عليا وموظفين وتحديث المناهج الدراسية بما يتلاءم مع مقتضيات العصر الحالي، وهو عصر العولمة والانفجار المعرفي وتزايد الإقبال على التعليم الجامعي. وهنا تجدر الإشارة إلى أن إحداث التغيير المنشود وتوجيه التعليم نحو الجودة والاعتماد الأكاديمي لا يمكن أن يتحقق دون مساهمة فاعلة من كافة عناصر العملية التعليمية في التعليم العالي، ويتطلب ذلك منهم قطيعة صارمة مع الاستراتيجيات التقليدية التي حققت نتائج لا تتجاوز حدود استظهار المعرفة. حيث إن محور اهتمام الفكر التربوي الحديث يتمثل في تحقيق التعلم للإتقان والتميز للجميع. ويتطلب ذلك استخدام استراتيجيات متوافقة مع هذا التوجه ومنسجمة مع أسس التخطيط الاستراتيجي.

وبقراءة تحليلية لهذه المتطلبات ومقاربتها ومقارنتها بالواقع نجد أنها ما زالت بحاجة إلى تطوير وتحديث مستمر. مع أن الجامعة تحاول جاهدة التحديث والتطوير المستمر؛ فالخطة الدراسية والمقررات، وكذلك طبيعة نظام التعليم العام في المملكة، وطبيعة نظام الاختبارات وتوزيع العلامات، واعتقاد الكثيرين أن موضوع الجودة موضع اختياري ولا توجد ضرورة للتحديث عنه أو الأخذ به. وانخفاض مستوى وعي أعضاء هيئة التدريس والعاملين بثقافة الجودة ما زالت في حاجة إلى إعادة النظر فيها. وبقراءة أكثر تفصيلا لهذه الأسباب نجد أن الخطة الدراسية المعدة مسبقا والجاهزة للتنفيذ تحدد المفردات التي سوف يقوم عضو هيئة التدريس بتدريسها، كما أنها تحدد أيضا طرائق التدريس والتقويم، والمراجع التي يجب أن يلتزم بها عضو هيئة التدريس، وكل ذلك يقيد إلى حد كبير من حرية عضو هيئة التدريس في اختيار ما يراه مناسباً من مصادر ومراجع تتناسب مع طبيعة التغيرات التي تفرضها طبيعة ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي؛ فكيف يمكن لمراجع واحد حدد على الطلاب مسبقاً أن يستوعب المتغيرات المتسارعة التي تفرضها المتغيرات المرافقة لثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي. ولعلنا لا نكون مجافين للصواب إن قلنا أن معظم الخطط الدراسية صيغت بالمحاكاة والتقليد لخطط دراسية أخرى دون عمل تحليل للواقع التعليمي ولحاجات الطلاب وخبراتهم وقدراتهم، كما أنها لا تراعي إلى حد كبير التجديد والتطوير المستمر المواكب لثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي؛ مما أدى إلى وجود خلل كبير في هذه الخطط على أرض الواقع، كما أشار إلى ذلك لبيب والمقدادي (٢٠٠٧)؛ ولعل من أبرز مظاهر هذا الخلل أن الاهتمام أصبح منصبا على قراءة مقرر معين ومحدد مسبقاً يقدم فيه الطلاب مجموعة اختبارات داخل قاعات مغلقة، وتحت إجراءات ورقابة مشددة، فينعدم بذلك تدريب الطلاب على منهجية التفكير الإبداعية التي تعودهم على التعلم الذاتي، وتساعدهم على حل المشكلات التي تعترض حياتهم والتي تعد من أبرز معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي. فضلا عن التوسع غير المنضبط في عمليات قبول الطلبة في التعليم العالي، والذي يتم غالبا بصورة كمية دون مراعاة الكيف الذي يرتبط ارتباطا مباشرا بمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي. كما يلاحظ عدم وضوح تفاعل الكليات مع المجتمع من قبل إدارتها والعاملين فيها، وعدم مشاركة أعضاء هيئة التدريس في إجراء بحوث تخدم المجتمع والبيئة المحلية، وكذلك عدم استفادة الكليات من الخبرات الموجودة في المجتمع، حيث تقتصر في خدمتها للمجتمع المحلي على بعض الخدمات

البسيطة ، بينما لا يحظى التعليم المستمر والبرامج التعليمية التي تخدم المجتمع، والدورات التدريبية للخدمات الاجتماعية بالدور المطلوب

ويعتقد الباحثان بعد كل بعد هذا الاستعراض أننا ما زلنا في مرحلة التنظير لتقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي، أو في أحسن الأحوال في البدايات الأولى لتطبيقها أو بمعنى أدق ما زلنا في مرحلة النشأة والتجريب ؛ الأمر الذي ساعد بشكل كبير على ظهور هذه النتائج. وقد جاءت نتائج الإجابة عن هذا السؤال متفقة مع نتائج دراسات

وبفحص أثر متغير المرحلة الدراسية على استجابات الطلاب، فقد بينت النتائج عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات الطلاب تعزى لهذا المتغير ؛ بمعنى أن وجهة نظر الطلاب في مدى قيام أعضاء هيئة التدريس بإدوارهم التربوية الجديدة في ظل ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي لم تختلف باختلاف المرحلة الدراسية التي يدرس فيه الطالب. حيث كان من المفترض أن تختلف الأدوار التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس باختلاف المرحلة الدراسية. فطبيعة الأدوار التي يقوم بها عضو هيئة التدريس مع طلبة البكالوريوس يجب أن تختلف عن الأدوار التي يجب أن يقوم بها مع طلبة الدراسات العليا على سبيل المثال. وهذا يضع تساؤلا كبيرا أمام القيادات التربوية في جامعة الملك خالد عن طبيعة النتائج التعليمية التي تقدم للطلاب ومدى اختلافها باختلاف المرحلة الدراسية. ويمكن تفسير ذلك بالنظر إلى طبيعة عناصر الخطة الدراسية والعناصر المتضمنة في هذه الخطط والتي تشير من اللحظة الأولى لرويتها إلى التشابه الكبير بين المواد والمفردات والأهداف حتى وطرق التقويم المتبعة والتي لا تختلف باختلاف المرحلة الدراسية التي يدرس فيها الطالب؛ فضلا عن وجود نفس المراجع التي تقرر على الطالب بغض النظر عن المرحلة الدراسية. الأمر الذي وحد قناعات الطلاب باتجاه الأدوار التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس وجعل متوسطات استجاباتهم تقارب بغض النظر عن طبيعة المرحلة الدراسية.

كما أظهرت النتائج المتعلقة بمتغير استخدام شبكة الانترنت عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات الطلاب تعزى لمتغير استخدام شبكة الانترنت. ويمكن تفسير هذه النتيجة بالقول ان لدى الطلبة اعتقاد بأهمية هذه الأدوار بغض النظر عن درجة استخدامهم لشبكة الانترنت، فجميعهم يتفوقون على أهمية هذه الأدوار. فضلا عن وجود الخبرة الكافية لديهم في تقييم

أداء أعضاء هيئة التدريس في ضوء هذه الأدوار؛ وذلك لقيامهم أصلاً بتقييم أعضاء هيئة التدريس كجزء رئيس وخطوة مهمة من الخطوات والمراحل التي تمر بها عملية الاعتماد الأكاديمي.

أما فيما يتعلق بمتغير علاقة الطالب بعضو هيئة التدريس فقد أسفرت النتائج عن وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات استجابات الطلاب تعزى لهذا المتغير، وبمنظرة فاحصة على تلك النتائج نجد أن العلاقة بين متغير علاقة الطالب بعضو هيئة التدريس ومتوسطات استجابات الطلاب كان علاقة طردية، فقد أشارت النتائج إلى وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات استجابات الطلاب الذين يتمتعون بعلاقة قوية بعضو هيئة التدريس ومتوسطات استجابات الطلاب أصحاب العلاقة المتوسطة والضعيفة، كما توجد فروق بين متوسطات استجابات الطلاب أصحاب العلاقة المتوسطة والطلاب أصحاب العلاقة الضعيفة. وهذا يؤكد على أنه كلما قويت العلاقة بين الطالب وعضو هيئة التدريس كانت درجة قيام أعضاء هيئة التدريس بأدوارهم التربوية التي تتطلبها ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي بصورة أفضل؛ وذلك لأن النظام التربوي نظام إنساني في معظم مكوناته، فالعملية التعليمية التعليمية مهمة إنسانية يتفاعل معها جميع العناصر المشاركين فيها وتقوم على العلاقة الفاعلة بينهم؛ ولذا يكتسب بعد العلاقات الإنسانية مكانة خاصة، نظراً لتأكيد على خلق جو انفعالي سليم داخل المؤسسات بشكل عام والمؤسسة التربوية على وجه الخصوص؛ وذلك من خلال اختزاله للعديد من القيم الإنسانية التي تقوم على تقدير كل فرد واعتباره قيمة عليا، والتفهم العميق لقدرات الأفراد وطاقاتهم وظروفهم ودوافعهم وحاجاتهم واستخدام كل هذه العوامل لحفزهم على العمل في جو من التفاهم والتعاون والتعاطف والتحاب؛ ولذلك أظهرت النتائج أنه كلما كان عضو هيئة التدريس أكثر اقتراباً من طلابه كان أقدر على تأدية الأدوار المطلوبة منه. حيث تؤكد الدراسات أن البيئة التعليمية مجموعة معقدة من التفاعلات بين هيئة التدريس والطلاب، وتشكل هذه التفاعلات المعقدة الأساس لمجموعة من التوقعات للأدوار المطلوبة من كل عنصر من عناصر العملية التربوية (parr,1999).

التوصيات

١. ترسيخ ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي لدى جميع قطاعات الجامعة.
٢. إعادة النظر في جميع عناصر الخطط والبرامج التعليمية من حيث الأهداف والمحتوى والأساليب والأنشطة والوسائل وطرق التقويم بحيث تتم مراجعتها وإعادة توصيفها في ضوء معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي
٣. العمل على ربط المقررات والبرامج الدراسية بمتطلبات المجتمع المحلي للوصول إلى المهارات المطلوبة للعمل في مختلف مواقع الإنتاج والخدمات
٤. تحديث المناهج الدراسية بما يتلاءم مع مقتضيات العصر الحالي، وهو عصر العولمة والانفجار المعرفي وتزايد الإقبال على التعليم الجامع من خلال تأسيس وحدة المناهج الدراسية في الجامعة وكلياتها لمتابعة سير تطبيق المنهج الدراسي في الجامعة وتطويرها.
٥. إعطاء المزيد من الحرية لعضو هيئة التدريس في اختيار ما يراه مناسباً من المصادر والمراجع التي تحقق الأهداف المنشودة.
٦. على أعضاء هيئة التدريس التخلي عن أساليب التدريس التقليدية، والتحول إلى أساليب التدريس الحديثة التي تؤكد عليها ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي
٧. عقد دورات تدريبية وورش عمل لأعضاء هيئة التدريس لزيادة كفاءتهم وتدريبهم على كيفية تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي؛ بحيث تقدم هذه الورش والدورات بصورة إجرائية عملية
٨. تحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة لتطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في جميع قطاعات الجامعة
٩. القيام بتحليل علمي دقيق لآراء منسوبي الجامعة في الجهود المبذولة لتحقيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي يتم من خلاله تحديد أوجه لقصور والضعف بشفافية
- ١٠- ربط الجامعة ومراكز البحوث بالقطاعات الإنتاجية والخدمية في المجتمع، وهذا يتطلب مشاركة فعالة من جانب ممثلين عن هذه القطاعات في مجالس الجامعة والكليات ومشاركة فعالة في القرارات الصادرة عن هذه المجالس

المصادر والمراجع

- بدر، قاسم وخليفة، غازي. (٢٠٠٣). معايير جودة عضو هيئة التدريس الجامعي، بحث غير منشور، كلية الرستاق، سلطنة عُمان: وزارة التعليم العالي.
- الدرعي، عصام. (٢٠٠٩). "معايير الجودة في الأداء لأعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي النوعي في مصر وبعض الدول الأوروبية" مؤتمر الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي، الواقع والمأمول، كلية التربية النوعية بالمنصورة المؤتمر السنوي الدولي الأول، العربي الرابع، من ٨-٩ ابريل، ٢٠٠٩.
- بدوى، منير محمود. (٢٠٠٥). دور الجامعة بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل: رؤية نظرية. جامعة أسيوط
- http://www.kuiraq.com/qac/qac_1_2/15/razak.doc
- جامعة قطر. (٢٠٠٧). دليل عضو هيئة التدريس، معايير الترقيات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس وإجراءاتها، سبتمبر، ٢٠٠٧م.
- الجنابي، عبد الرزاق شنين. (٢٠٠٩). "تقويم الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة وانعكاساته في جودة التعليم العالي"، بحث مقدم إلى مؤتمر الجودة المنعقد في جامعة الكوفة بتاريخ ٢٢-٢٣-٤-٢٠٠٩
- http://www.kuiraq.com/qac/qac_1_2/15/razak.doc تاريخ الدخول للموقع ٢٢/٣/٢٠١٣
- الحبيشي، صفاء؛ والعمرى، عائشة (٢٠٠٩ م) " دليل الجودة والاعتماد الأكاديمي بكليات التربية." بحث مقدم إلى مؤتمر الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية بالوطن العربي: رؤى وتجارب، كلية التربية، جامعة طيبة، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
- حكيم، عبد الملك بن علي بن عثمان. (٢٠١٢). معوقات تحقيق الاعتماد الأكاديمي في كلية التربية بجامعة الملك خالد وسبل التغلب عليها. رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الملك خالد

- الحويطي، عواد بن حماد (٢٠١٠م). "تقويم الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس في كلية التربية والآداب-جامعة تبوك في ضوء الجودة الشاملة". *مجلة القراءة والمعرفة* - مصر، ع ١٠٦، ص ص ١٥٨ - ١٩٩٦
- الحيلة، محمد محمود (٢٠٠١). *التصميم التعليمي: نظرياته وممارسته*. دار المسيرة، عمان
- الخطيب، أحمد محمود (٢٠٠٤). *الشراكة بين الجامعات وقطاعات الإنتاج وانعكاساتها على أولويات البحوث الإدارية*. مقالة مقبول للنشر في *المجلة الدولية للعلوم الإدارية* أبو ظبي-دولة الإمارات العربية المتحدة-معهد التنمية الإدارية.
- الخطيب، محمد بن شحات والجبر، عبد الله بن عبد اللطيف (١٩٩٩). *إدارة الاعتماد الأكاديمي في التعليم دراسة ميدانية*. مجلة رسالة الخليج العربي، العدد (٧٣)، السنة (٢٠)، الرياض
- الخطيب، محمد شحات (٢٠٠٤م) "الاعتماد الأكاديمي وعلاقته بالتنمية العلمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي". بحث مقدم لندوة تنمية أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي:التحديات والتطوير"، المنعقدة في جامعة الملك سعود، ١٩-٢٤-٢٤٣٤. <http://www.ksu.edu.sa>
- الدحام، محمد بن عبد الكريم (٢٠١٣) "خطوات الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي (مفهومه، أهدافه، بعض التجارب المحلية والعربية والعالمية فيه)" جامعة الملك سعود، كلية التربية
- دريب، محمد جبر (٢٠١٣). "التطبيقات الإجرائية لضمان الجودة في التعليم الجامعي" . جامعة الكوفة -
- http://www.kuiraq.com/qac/qac_1_2/15/razak.doc تاريخ الدخول للموقع ٢٠١٣/٣/٢٢
- الثبيتي، سليمان، مصطفى (٢٠٠٠). "الجامعات نشأتها مفهومها وظائفها، دراسة وصفية تحليلية"، *المجلة التربوية*، جامعة الكويت، م ١٤، ع ٥٤.

- الدهشان، جمال علي. (٢٠٠٤). "تقويم بعض جوانب الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة المنوفية من خلال آرائهم"، مجلة البحوث النفسية والتربوية، كلية التربية، جامعة المنوفية، ج٣، م١٩، ص ص ٢٨٢، ٤٥٥.
- دياب، سهيل رزق (٢٠٠٩) "المدرس الجامعي في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين (أدواره المتوقعة - سماته ومقوماته)" بحث مقدم للمؤتمر العلمي الذي تنظمه جامعة الإسراء الخاصة تحت عنوان: المعلم في الألفية الثالثة - رؤية آنية ومستقبلية" جامعة الزرقاء الأهلية في الفترة ٢٢-٢٥-٢٠٠٩
- زغوان ، بشير حسين. (٢٠٠٩). "مؤشرات ومعايير الجودة في التعليم الجامعي الليبي". ورقة عمل مقدمة إلى الندوة العلمية حول جودة التعليم العالي التي تنظمها اللجنة الوطنية الليبية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ، جامعة الفاتح - طرابلس
- شاهين، محمد عبد الفتاح. (٢٠٠٤). "التطوير المهني لأعضاء الهيئات التدريسية كمدخل لتحقيق جودة النوعية في التعليم الجامعي" ورقة علمية أعدت لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني الذي عقده برنامج التربية ودائرة ضبط النوعية في جامعة القدس المفتوحة في مدينة رام الله في الفترة الواقعة ٣-٥/٧/٢٠٠٤
- شحاتة، حامد أحمد. (٢٠٠٨). متطلبات تفصيل أعضاء هيئة التدريس في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة، دراسة حالة بجامعة المنصورة، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة المنصورة.
- الشربيني، غادة حمزة. (٢٠٠٤). تقويم أداء المعلم الجامعي في مؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية"، بحث مقدم لندوة تنمية أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي المنعقدة في جامعة الملك سعود، كلية التربية في الفترة من ٧-٨-١٢-٢٠٠٤
- الشرعي، بلقيس غالب. (٢٠٠٥). " تفعيل دور المعلم من منظور إسلامي لمواجهة تحديات المستقبل" مجلة الدراسات الاجتماعية ، العدد ٢٠، جامعة السلطان قابوس

- شلاش، فارس جعباز؛ مزهر، أسيل علي. (٢٠١٣). "جودة معايير اختيار عضو الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي دراسة تطبيقية في كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية" http://www.kuiraq.com/qac/qac_1_2/15/razak.doc تاريخ الدخول للموقع ٢٠١٣-٤-١٢
- الصيرفي، محمد عبد الوهاب. (٢٠٠٨). "متطلبات تعزيز ثقافة الجودة في الجامعات المصرية"، مستقبل التربية العربية، م ١٤، ع ٥٢٤، يوليو، ص ص ٥٢ - ٩.
- عبد الدايم، عبد الله (٢٠٠٣). الآفاق المستقبلية للتربية في البلاد العربية. بيروت: دار العلم للملايين
- عبد الفتاح، فوقية. (١٩٩٩). "التنبؤ بالرضا المهني لعضو هيئة التدريس في ضوء تحصيل وتقييم طلابه"، مؤتمر تطور التعليم الجامعي، رؤية لجامعة المستقبل المنعقد بجامعة القاهرة في القدرة من ٢٢ - ٥/٢٤ / ١٩٩٤ ص ١٦٤.
- العجمي، محمد. (٢٠٠٧). التطور الأكاديمي والإعداد للهيئة الأكاديمية بين تحديات العولمة ومتطلبات التدويل، المنصورة، المكتبة المصرية.
- عون، وفاء. (٢٠١٠). "دراسة تقييمه لمدى تطبيق معايير NCATE في كلية التربية للبنات بجامعة الملك سعود". ندوة التعليم العالي: الأبعاد والتطلعات المنعقدة في جامعة طيبة من ٤-٦ يناير ٢٠١٠.
- الفار، إبراهيم عبد الوكيل. (١٩٩٨). تربويات الحاسوب وتحديات مطلع القرن الحادي والعشرين، القاهرة، دار الفكر العربي.
- عون، فضل عبد الله. (٢٠٠٨). صورة التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير رسالة غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨.

- الفتلاوي ، ماجد(٢٠٠٦) . "أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة في العملية التعليمية" رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الكوفة .
- فتحي سالم . (٢٠٠٧). "دور عضو هيئة التدريس في تأصيل الجودة بمؤسسات التعليم العالمي وتفعيلها"، مجلة اتحاد الجامعات العربية، الأردن، العدد ٤، ص ص ٣٣٣-٣٥٣
- كنعان، أحمد علي (٢٠٠٥ م) . "تطوير أداء أعضاء الهيئة التدريسية وفق معايير الجودة الشاملة، مقياس مقترح لتقويم الأداء التدريسي وتطويره في كليات التربية بجامعة دمشق". بحث مقدم إلى المؤتمر القومي السنوي الثاني عشر العربي الرابع لمركز تطوير التعليم الجامعي" تطوير أداء الجامعات العربية في ضوء معايير الجودة الشاملة ونظم الاعتماد، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس،
- الكيلاني، عبدا لله (١٩٨٩م) . الظروف الملائمة لاستقرار أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، سوريا، دمشق .
- مجاهد، صفاء محمد. (٢٠٠٨). استخدام مدخل إدارة الجودة الشاملة في تنظيم فاعلية أداء الخدمات التعليمية بالجامعات المصرية مع التطبيق على جامعة قناة السويس، رسالة دكتوراه، جامعة قناة السويس
- محمد، إلهام فاروق. (٢٠١٠). "تصور مقترح لنظام تقويم شامل لأداء عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية في ضوء خبرات بعض الدول"، المؤتمر العلمي الثامن، المنعقد بكلية التربية - جامعة بني سويف في الفترة من ٦-٢/٧، ص ٧٤.
- مخيمر، عبد العزيز. (٢٠٠٥). الطريق إلى الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات العربية، المنصورة، جمهورية مصر العربية.
- المكتب الإقليمي للدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٣)، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣، عمان. www.unesco.org

- ملكاوي نازك محمود؛ نجادات عبد السلام. (٢٠٠٧). "تحديات التربية العربية في القرن الحادي والعشرين وأثرها في تحديد دور معلم المستقبل". مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية المجلد 4 ، العدد ٢
- نصار، علي عبد الرؤوف. (٢٠٠١). معوقات أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر.
- هبلول، أحمد بن محمد بن يحيى. (٢٠١٢). "تطوير العمليات الإدارية في المعاهد العلمية في ضوء مدخل إدارة الجودة الشاملة دراسة ميدانية بالمعاهد العلمية التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية" رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الملك خالد
- الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي: معايير ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي (٢٠١٢)
- Al- Ghanboosi, S, S. (2002). **Enhancing Higher Education Services Through Implementation Total Quality Management: Sultan Qaboos University As A Case Study**. Doctorate Of Philosophy In Higher Education Management In The Faculty Of Education. University Of Manchester. Faculty Of Education
- Edwards, S. (2008, Aug). **Strengths and Obstacles for Quality Assurance in the European Higher Education Area**, International Conference on Engineering Education & Research.
- Halsey. A. H. (1994). **Decline of Dommish the British Academic professions in the Twentieth century**. oxford Clarendon prex, 1995, pp 23– 24
- Ghanboosi, S, S. (2002). **Enhancing Higher Education Services Through Implementation Total Quality Management: Sultan Qaboos University As A Case Study**. Doctorate Of Philosophy In

- Higher Education Management In The Faculty Of Education.
University Of Manchester. Faculty Of Education
- Parr, M; Valorous, L. (1999). "Students – Attitudes"; Teacher students relationships". **College Student Journal**, 33 (3), pp 414 – 435.
 - Pond, W.(2002).Twenty-First Century Education and Training Implications for Quality Assurance. In (The Internet and Higher Education), Vol. (4), 2002, P.189
 - Stephanie, A. (2009). **Quality Assurance in Education**. Center for Education Policy Development (CEPD), Issues In Education Policy, Number 5.
 - Sykes, Charies, Edward.(2003). Community College administrators' perceptions of the accreditation process in the state of Illinois, **Dissertation Abstracts International** , A 64, (11), 3939.
 - woollard,C. (2003). Standards Quality and Capability: Ct personal
www.leeds.ac.uk/international/standentGuid/Arabicasp.
 - Waite , Lori (2004). "Implementing Student outcomes: the link to accreditation in California community colleges, university of San-Diego". **DAI-A 65/04**,

تصور مقترح للتربية من أجل ريادة الأعمال بالتعليم قبل الجامعي في مصر إعداد

الدكتور
محمود سيد علي أبوسيف
دكتوراه في الإدارة التعليمية
مدرس مهارات الاتصال
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الدكتور
أحمد محمد غاتم
أستاذ الإدارة التعليمية المساعد
كلية التربية - جامعة بني سويف

مستخلص البحث

التربية من أجل ريادة الأعمال هي عملية دعم قدرة المتعلم في التعرف على فرص الأعمال، وتطوير معارفه ومهاراته، وانطلاقاً من أهميتها جاءت فكرة البحث الحالي الذي يستهدف بشكل رئيسي التوصل لإستراتيجية مقترحة للتربية من أجل ريادة الأعمال بمراحل التعليم قبل الجامعي بمصر من خلال توضيح الأسس النظرية للتربية من أجل ريادة الأعمال وتوضيح أهدافها، ومبادئها التربوية، وأثرها على الفرد والمجتمع، وتناول أهم السياسات والبرامج الرئيسية للتربية من أجل ريادة الأعمال، وعرض وتحليل لاستراتيجيات التربية من أجل ريادة الأعمال لدى الاتحاد الأوروبي وجنوب أفريقيا، وتحليل واقع التربية من أجل ريادة الأعمال بالتعليم قبل الجامعي في مصر، وقد توصل البحث إلى إستراتيجية مقترحة لتطبيق التربية من أجل ريادة الأعمال في مصر.

الكلمات المفتاحية

ريادة الأعمال - التربية من أجل ريادة الأعمال - إستراتيجية

Abstract

Entrepreneurship Education is the process of supporting the learner's ability to identify business opportunities and develop knowledge and skills . Because of its importance, the idea of current research came , which mainly aims to reach a proposed strategy for Entrepreneurship Education to pre-university education in Egypt by clarifying the theoretical basis of Entrepreneurship Education and clarifying its goals, and principles of education , and its impact on individual and society . the research also aims to address the most important policies and programs of education for entrepreneurship , displaying and analyzing strategies of Entrepreneurship Education in the European Union and South Africa. Then analyzing of the status quo of Entrepreneurship Education in pre-university education in Egypt. The search had reached a proposed strategy for the implementation of Entrepreneurship Education in Egypt.

Key words

Entrepreneurship, entrepreneurship education, strategy

محتويات البحث

المحور الأول : الأسس النظرية للتربية من أجل ريادة الأعمال

أ- أهداف التربية من أجل ريادة الأعمال

ب- المبادئ التربوية للتربية من أجل ريادة الأعمال

ج- أثر التربية من أجل ريادة الأعمال

المحور الثاني : آليات تطبيق التربية من أجل ريادة الأعمال

١- السياسات والبرامج الداعمة لريادة الأعمال

المجال الأول: تضمين التربية من أجل ريادة الأعمال في التعليم النظامي والتدريب

المجال الثاني : تطوير المناهج الدراسية

المجال الثالث : التنمية المهنية للمعلم

المجال الرابع طرق تدريس ريادة الأعمال

المجال الخامس : الشراكة مع القطاع الخاص

٢- متطلبات إعداد وتنفيذ استراتيجية التربية من أجل ريادة الأعمال

المحور الثالث : التربية من أجل ريادة الأعمال في التعليم قبل الجامعي: الاتحاد الأوروبي

وجنوب أفريقيا.

أولا : الاتحاد الأوروبي

ثانيا : جنوب أفريقيا

المحور الثالث: واقع التربية من أجل ريادة الأعمال بالتعليم قبل الجامعي بمصر

١- الوضع القائم و التحديات التي تواجه التربية من أجل ريادة الأعمال بمصر

٢- التدخلات الاستراتيجية لدمج ريادة الأعمال في النظام التعليمي

المحور الرابع: النتائج والإستراتيجية المقترحة

أولا: نتائج البحث

ثانيا:التصور المقترح لتطبيق التربية من أجل ريادة الأعمال بالتعليم قبل الجامعي بمصر

أ.فلسفة التصور المقترح ب.أهداف التصور المقترح ج.تطبيق التصور المقترح

د . متطلبات تطبيق التصور المقترح هـ. معوقات تطبيق الاستراتيجية المقترحة